exness

اتفاقية العميل

إكسنس ليمتد الأردن، رقم التسجيل 51905
مكتب 502، الطابق الخامس، مبنى 164، شارع مكة، عمان، الأردن
www.exness.jo | support@exness.com

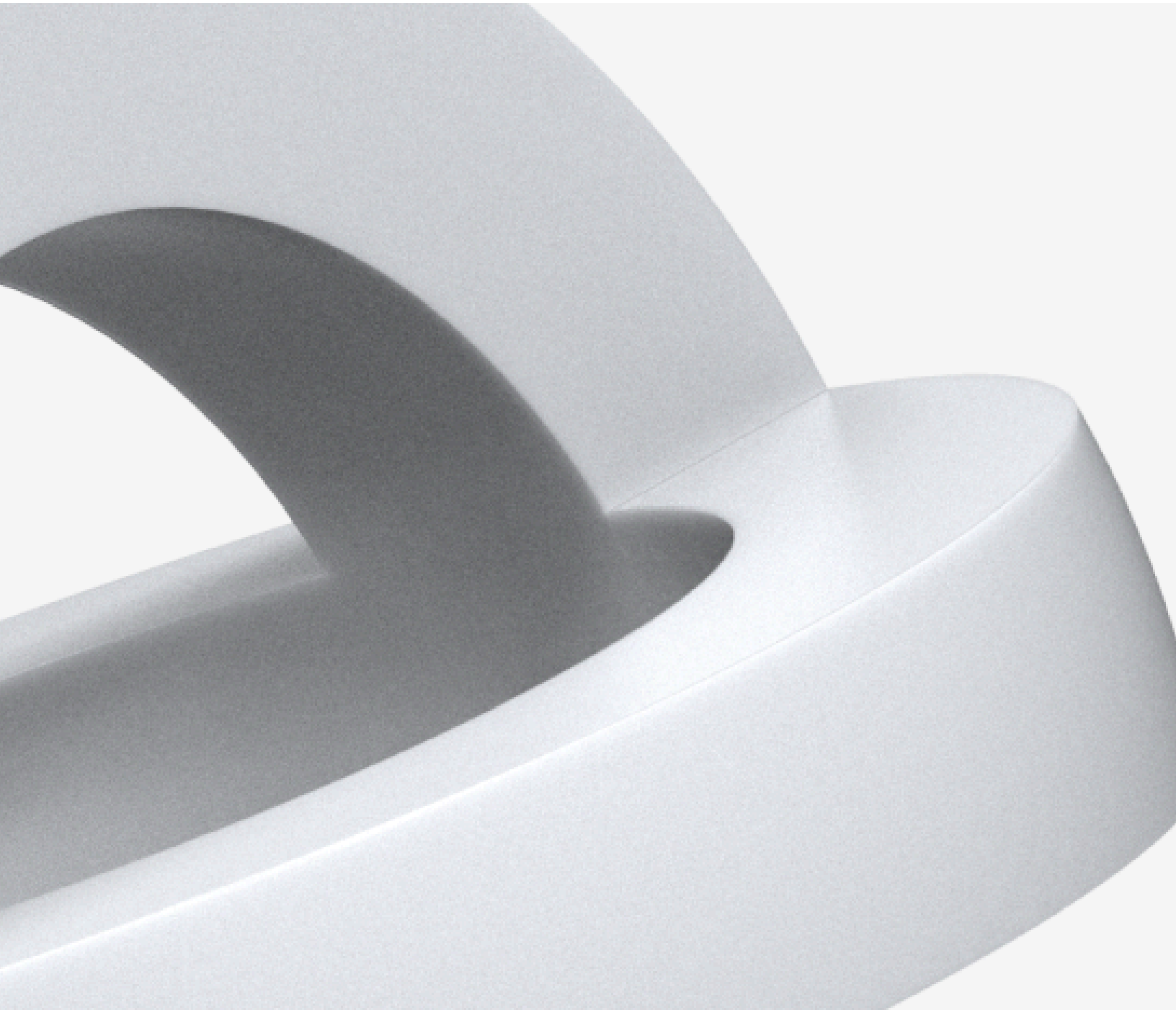

الجزء أ: الشروط والأحكام العامة

1. المقدمة

1.1 أُبرمت الاتفاقية بين شركة إكسنس ليمتد الأردن ("الشركة") من جانب والعميل (الذي قد يكون شخصًا اعتباريًا أو شخصًا طبيعيًا) الذي أكمل نموذج طلب فتح الحساب (المشار إليه فيما يلي باسم "العميل") من الجانب الآخر.

2.1 الشركة هي شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة لدى دائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة بموجب رقم التسجيل (51905) ومرخصة ومنظمة من قبل هيئة الأوراق المالية الأردنية.

3.1 تتوفر اتفاقية العميل هذه مع الوثائق التالية على موقع الشركة الإلكتروني (وهي "شروط العمل العامة" و"إشعار الإفصاح عن المخاطر والتحذيرات" و"إجراءات تقديم الشكاوى للعملاء" و"سياسة الخصوصية" و"النشرة الإرشادية" و"نموذج الحقائق الرئيسية" و "سياسة تضارب المصالح" بصيغتها المعدلة من وقت لآخر (يشار إليها معًا باسم "الاتفاقية")، بالإضافة إلى أي وثائق أخرى يتم نشرها في قسم "الوثائق القانونية" على الموقع الإلكتروني أو قد يتم إرسالها إلى العميل نتيجة لمشاركته في أي من حملات الشركة و/أو برامج الولاء، تحدد الشروط التي بموجبها ستُقدم الشركة الخدمات هذه الاتفاقية للعميل وستَحكم جميع أنشطة العقود مقابل الفروقات الخاصة بالعميل مع الشركة أثناء سير الاتفاقية.

4.1 تلغي هذه الاتفاقية أي اتفاقيات، أو ترتيبات، أو بيانات صريحة، أو ضمنية أخرى تقدمها الشركة أو أي شريك التسويق (شركاء) (الأفلييت).

5.1 ستقوم الشركة بجمع المعلومات الشخصية للعميل واستخدامها وتخزينها ومعالجتها، على النحو المنصوص عليه في سياسة الخصوصية، بصيغتها المعدلة من وقت لآخر، والمتاحة على موقع الشركة.

2. تفسير المصطلحات

1.2 في هذه الوثيقة (اتفاقية العميل):

"بيانات الوصول" تعني معلومات تسجيل الدخول وكلمة المرور الخاصة بالعميل، والتي تكون مطلوبة لوضع أوامر العقود مقابل الفروقات مع الشركة على منصة التداول وأي كلمات مرور سرية أخرى للمستثمرين أو كلمات مرور للهاتف أو ما شابه، تُستخدم للوصول إلى المساحة الشخصية لإجراء عمليات غير متعلقة بالتداول.

"نموذج طلب فتح الحساب" يعني نموذج الطلب/الاستبيان الذي أكمله العميل على موقع الشركة الإلكتروني و/أو تطبيق (تطبيقات) الهاتف المحمول و/أو في نسخة ورقية، من أجل التقدم بطلب للحصول على خدمات الشركة بموجب الاتفاقية وحساب العميل، ومن خلال النموذج/الاستبيان ستحصل الشركة، (من بين أمور أخرى)، على معلومات لتحديد هوية العميل والعناية الواجبة والملف المالي والملاءمة وفقًا للوائح المعمول بها.

"حدث التعديل" يعني فيما يتعلق بالمنتج، حيث تكون الأصول الأساسية عبارة عن مؤشر، أي تغيير في المؤشر بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الإعلان عن مؤشر لاحق.

"الشركة التابعة" تعني فيما يتعلق بالشركة، أي كيان يتحكم في الشركة أو يسيطر عليها بشكل مباشر أو غير مباشر، أو أي كيان يخضع بشكل مباشر أو غير مباشر لسيطرة مشتركة مع الشركة؛ و"السيطرة" تعني القدرة على إدارة شؤون الشركة أو الكيان أو وجودها.

"الاتفاقية" تعني هذه الوثيقة (اتفاقية العميل) والوثائق المختلفة الموجودة على موقع الشركة الإلكتروني، وهي "شروط العمل العامة" و"إشعار الإفصاح عن المخاطر والتحذيرات" و"إجراءات تقديم الشكاوى للعملاء" و"نموذج الحقائق الرئيسية" و"النشرة الإرشادية بصيغتها المعدلة من وقت لآخر وأي ملاحق لاحقة تضاف إليها.

"اللوائح المطبقة" تعني (أ) قواعد السلطة التنظيمية ذات الصلة التي تتمتع بصلاحيات على الشركة؛ و(ب) قواعد السوق الأساسية ذات الصلة؛ و(ج) جميع القوانين والقواعد واللوائح الأخرى المعمول بها في المملكة الأردنية الهاشمية و/أو أي ولاية قضائية أخرى.

"الطلب" يعني السعر الأعلى في عرض الأسعار الذي قد يشتري به العميل.

"الرصيد" يعني إجمالي النتيجة المالية في حساب العميل بعد آخر صفقة مكتملة وعملية إيداع/سحب في أي فترة زمنية.

"العملة الأساسية" تعني العملة الأولى في زوج العملات الذي يشتري العميل أو يبيع مقابله عمله الاقتباس (Quote Currency).

"العرض" يعني السعر الأقل في عرض الأسعار الذي يجوز للعميل البيع به.

"يوم العمل" يعني أي يوم ماعدا يومي السبت و الأحد أو 25 كانون الأول أو 1 كانون الثاني أو أي من أيام العطل الرسمية الدولية أُخرى يتم الإعلان عنها على موقع الشركة الإلكتروني.

"حساب العميل" يعني الحساب الشخصي الخاص للعميل والذي يتكون من جميع الصفقات المكتملة والصفقات المفتوحة والأوامر في منصة التداول ورصيد أموال العميل وصفقات الإيداع/السحب من أموال العميل.

"بوابة العميل" تعني الإصدار 4 أو 5 من برنامج ميتاتريدر أو مرافق منصات التداول الأخرى بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) الموقع الإلكتروني والهاتف المحمول، اللذان يستخدمهما العميل للحصول على معلومات حول الأسواق الأساسية في الوقت الفعلي وإجراء الصفقات وتقديم الطلبات أو حذفها، بالإضافة إلى تلقي إشعارات من الشركة والاحتفاظ بسجل لالصفقات.

"الصفقة المغلقة" يعني عكس الصفقة المفتوحة.

"الصفقة المكتملة" تعني صفقتين متقابلتين بنفس الحجم والأداة (فتح صفقة وإغلاق الصفقة): أي الشراء ثم البيع والعكس في تداول العقود مقابل الفروقات.

"العقد مقابل الفروقات" يعني عقدًا بين طرفين، يوصفان عادةً باسم "المشتري" و"البائع"، وينص على أن يدفع المشتري للبائع الفرق بين القيمة الحالية لسعر الأصل الأساسي وقيمته في وقت العقد (إذا كان الفرق سالبًا، يدفع البائع بدلاً من ذلك للمشتري). تعتبر العقود مقابل الفروقات أداة مالية.

"مواصفات العقد" تعني شروط التداول الرئيسية في العقود مقابل الفروقات (على سبيل المثال السبريد وعمولة التداول و عمولة التبييت وحجم اللوت والهامش الأولي والهامش الضروري والهامش المتحوط والحد الأدنى لوضع إيقاف الخسارة واخذ الأرباح وأوامر الحد ورسوم التمويل ورسوم التبييت والرسوم الأخرى وأي عمولات مطبقة/عمولات طرف ثالث وما إلى ذلك) لكل نوع من أنواع العقود مقابل الفروقات على النحو الذي تحدده الشركة من وقت لآخر وكما يمكن العثور عليها في موقع الشركة الإلكتروني و/أو نموذج الحقائق الأساسية و/أو المساحة الشخصية.

"إجراءات الشركة ""Corporate Action تعني حدوث أي مما يلي فيما يتعلق بمصدر أي أصل أساسي ذي صلة: (أ) أي حقوق أو أسهم أو مكافآت أو رسملة أو إصدار آخر أو عرض للأسهم/السندات مهما كانت طبيعته أو إصدار أي ضمانات أو خيارات أو ما شابه ذلك مما يمنح حقوق الاكتتاب في الأسهم/السندات؛ (ب) أي استحواذ أو إلغاء للأسهم/السندات الخاصة من قبل المُصدر؛ (ج) أي تخفيض أو تقسيم أو توحيد أو إعادة تصنيف لرأس المال/رأس المال السهمي؛ (د) أي توزيع نقدي أو أسهم، بما في ذلك دفع أرباح الأسهم؛ (هـ) عرض الاستحواذ أو الاندماج؛(و) أي عملية دمج أو إعادة بناء تؤثر على الأسهم/السندات المعنية؛ و/أو (ز) أي حدث آخر له تأثير مخفف أو مركز على القيمة السوقية للأسهم/ السندات التي تمثل أصلًا أساسيًا.

"عملة حساب العميل" تعني العملة المقومة بحساب العميل، على النحو المتاح للشركة من وقت لآخر.

"زوج العملات" يعني عرض أسعار عملتين مختلفتين، مع تسعير قيمة إحدى العملة مقابل الأخرى في صفقة العقود مقابل الفروقات. يتكون زوج العملات من عملتين (عملة الاقتباس والعملة الأساسية) ويظهر مقدار عملة الاقتباس المطلوبة لشراء وحدة واحدة من العملة الأساسية.

"رأس المال" تعني الرصيد زائدًا أو ناقصًا أي ربح أو خسارة عائمة مستمدة من صفقة مفتوحة ويجب احتسابها على النحو التالي:

1. رأس المال = الرصيد + (الربح العائم – الخسارة العائمة)؛ و/أو
2. رأس المال = الهامش الحر + الهامش

"خطأ في عرض السعر (سبايك)" يعني عرض سعر خطأ،له الخصائص التالية:

1. فجوة كبيرة في الأسعار؛ و

2. في فترة قصيرة من الزمن، يرتد السعر مع فجوة الأسعار؛ و

3. قبل ظهوره لم تكن هناك تحركات سريعة في الأسعار؛ و

4. قبل وبعد ذلك مباشرة، يبدو أنه، لم يتم إصدار أي مؤشرات هامة للاقتصاد الكلي و/أو تقارير الشركات.

"حدث التقصير" يجب أن يكون له المعنى الوارد في الفقرة 1.11 من الجزء أ من هذه الوثيقة (اتفاقية العميل).

"أنظمة مراقبة الصرف" تعني أي تنظيم أو ضوابط أو قيود أو حدود تفرضها أي حكومة و/أو بنك وطني أو سلطة أخرى على الصفقات الخاصة التي تتم بالعملة الأجنبية و/أو على شراء و/أو بيع العملات، والتي تهدف إلى تقييد شراء وبيع العملة الوطنية أو الحفاظ على احتياطيات العملات الأجنبية. وقد تتضمن الضوابط فرض حظر على تحويل عائدات أصول معينة أو من قبل فئات معينة من الأشخاص والالتزام بتسليم عائدات النقد الأجنبي إلى البنك المركزي أو المحلي ومتطلبات الترخيص وقيود الكمية أو الطرق غير المباشرة و/أو أي قيود أخرى.

"المستشار الخبير (نظام تداول تلقائي)" يعني نظام تداول آلي إلكتروني مصمم لأتمتة أنشطة التداول على منصة التداول الإلكترونية. يمكن برمجته لتنبيه العميل بفرصة التداول ويمكنه أيضًا التداول بحسابه تلقائيًا وإدارة جميع جوانب عمليات التداول بدءًا من إرسال الأوامر مباشرة إلى منصة التداول وحتى ضبط مستويات وضع إيقاف الخسارة ونقاط أمر وقف الخسارة المتحرك وجني الأرباح تلقائيًا

"الأداة المالية" تعني العقود مقابل الفروقات.

"الربح/الخسارة العائمة" يعني الربح/الخسارة الحالية على الصفقات المفتوحة المحسوبة على أساس الأسعار الحالية (تضاف أي عمولات أو رسوم تداول إذا كان قابلا للتطبيق) في تداول العقود مقابل الفروقات.

"حدث القوة القاهرة" يحمل المعنى المبين في الفقرة 1.12 من الجزء أ من هذه الوثيقة (اتفاقية العميل).

"الهامش الحر" يعني مبلغ الأموال المتاحة في حساب العميل، والتي يمكن استخدامها لفتح صفقة أو الحفاظ على صفقة مفتوحة. يتم احتساب الهامش الحر على النحو التالي: رأس المال ناقص (مطروحًا منها) الهامش الضروري [الهامش الحر = الأسهم – الهامش اللازم].

"الهامش المتحوط" يعني الهامش اللازم الذي تطلبه الشركة لفتح صفقات التحوط والحفاظ عليها في تداول العقود مقابل الفروقات.

"مراكز التحوط" تعني صفقات البيع والشراء بنفس الحجم والأداة، المفتوحة في حساب التداول.

"السعر الإرشادي" يعني السعر الذي يحق للشركة بموجبه عدم قبول أي تعليمات أو اتخاذ الترتيبات اللازمة لتنفيذ أي أوامر في تداول العقود مقابل الفروقات.

"الهامش الأولي" يعني الهامش الضروري الذي تطلبه الشركة لفتح صفقة في تداول العقود مقابل الفروقات.

"التنفيذ الفوري" يعني طريقة التنفيذ حيث سيتم تنفيذ أمر العميل بالسعر الذي طلبه العميل أو لن يتم تنفيذه على الإطلاق. في حالة تغير السعر أثناء طلب المعالجة، سيحصل العميل على إعادة تسعير. إعادة التسعير هي إشعار يخبر العميل بأن السعر المطلوب لم يعد متاحًا ويمنح العميل 3 ثوانٍ لقبول السعر الجديد أو رفضه. إذا قبلوا السعر الجديد، فسيتم تنفيذ طلبهم بالسعر الجديد. إذا رفضوا السعر الجديد أو لم يردوا على إعادة التسعير، فلن يتم تنفيذ الأمر على الإطلاق.

"الرافعة المالية" تعني نسبة فيما يتعلق بحجم الصفقة والهامش الأولى في تداول العقود مقابل الفروقات. نسبة 1:100 تعني أنه من أجل فتح صفقة، يكون الهامش الأولى أقل بمئة مرة من حجم الصفقات.

"صفقة طويلة" تعني صفقة شراء ترتفع قيمتها إذا ارتفعت أسعار السوق الأساسية في تداول العقود مقابل الفروقات. على سبيل المثال، فيما يتعلق بأزواج العملات: شراء العملة الأساسية مقابل عملة الاقتباس.

"اللوت" يعني وحدة قياس مبلغ الصفقة المحدد لكل أصل أساسي للعقود مقابل الفروقات.

"حجم اللوت" يعني عدد الأصول الأساسية في لوت واحد في العقود مقابل الفروقات.

"الهامش" يعني أموال الضمان اللازمة لفتح أو الحفاظ على الصفقات المفتوحة في صفقة العقود مقابل الفروقات.

"نداء الهامش" يعني الموقف الذي تقوم فيه الشركة بإبلاغ العميل بأن ليس لديه هامش كافٍ لتقديم الأوامر أو الحفاظ على الصفقات المفتوحة.

"مستوى الهامش" يعني النسبة المئوية لنسبة رأس المال إلى نسبة الهامش الضروري في تداول العقود مقابل الفروقات. يتم حسابه على النحو التالي: مستوى الهامش = (رأس المال / الهامش الضروري) × 100%.

"تنفيذ السوق" يعني أي أمر من العميل سيتم تنفيذه بالسعر الحالي في السوق في لحظة الطلب.

"أمر السوق" يعني الأمر الذي يصدره العميل لشراء أو بيع ورقة مالية فورًا بسعر السوق. يمكن وصف ذلك على أنه أمر/تعليمات من العميل إلى الشركة لملء أمر على الفور بالسعر الحالي لذلك الأصل في السوق.

"الحد الأقصى للانحراف" هو معيار يحدده العميل على منصة تداول العميل التي تحدد الحد الأقصى للانحراف (بالنقاط) بين سعر التنفيذ والسعر المطلوب عند فتح وإغلاق الصفقة.

"الهامش الضروري" يعني الهامش الضروري الذي تطلبه الشركة للحفاظ على الصفقات المفتوحة في تداول العقود مقابل الفروقات.

"الصفقة المفتوحة" يعني أي صفقة لم يتم إغلاقها أو أي صفقة شراء أو صفقة بيع لا تمثل صفقة مكتملة.

"الأمر" يعني تعليمات من العميل للتداول في الأدوات المالية.

"الأطراف" تعني أطراف هذه الاتفاقية – الشركة والعميل.

"الأمر المعلق" يعني الأمر الذي أصدره العميل لبيع أو شراء العقود مقابل الفروقات في المستقبل بشروط محددة. وهذا يعني أمر العميل بفتح صفقة عندما يصل سعر الأصل إلى مستوى معين.

"المساحة الشخصية" تعني الصفحة الشخصية للعميل (بوابة العميل) على موقع الشركة.

"الشخصيات البارزة سياسيًا" يقصد بهم:

1. فرد تم تكليفه بوظيفة عامة بارزة في –(1) المملكة الأردنية الهاشمية؛ أو (2) أي دولة أخرى؛ أو (3) هيئة أو منظمة دولية. ولأغراض هذه الفقرة، تشمل الوظائف العامة البارزة رؤساء الدول ورؤساء الحكومات والوزراء وغيرهم من كبار السياسيين وكبار المسؤولين الحكوميين أو القضائيين والسفراء والأشخاص المعينين بصفتهم قناصل فخريين وكبار الضباط في القوات المسلحة وأعضاء القوات المسلحة وأعضاء مجالس إدارة البنوك المركزية وأعضاء مجالس إدارة الشركات المملوكة للدولة؛ ومسؤولي الأحزاب السياسية المؤثرين.

2. أحد أفراد الأسرة المباشرين للشخص المشار إليه في الفقرة (أ) والذي يعني الزوج، الشريك، وهو فرد يعتبره قانونه الوطني معادلاً للزوج؛الأطفال وأزواجهم أو شركائهم؛ الوالدين؛ والأشقاء.

3. الأشخاص المعروفون بأنهم شركاء مقربون لهؤلاء الأشخاص على النحو المنصوص عليه في التعريف (1) والذي يعني: (أ) أي شخص من المعروف أن لديه ملكية منفعة مشتركة لشخص اعتباري، أو شراكة أو صندوق ائتماني أو أي علاقات عمل وثيقة أخرى مع ذلك الشخص الاعتباري أو الشراكة أو الصندوق الائتماني؛ و(ب) أي شخص يملك ملكية مفيدة وحيدة لشخص اعتباري أو شراكة أو صندوق ائتماني معروف أنه تم إنشاؤه لصالح ذلك الشخص الاعتباري أو الشراكة أو الصندوق الائتماني.

"فجوة السعر" تعني أي فرق بين سعرين أكبر من الحد الأدنى للتغيير (نقطة واحدة).

"عرض الأسعار" يعني معلومات السعر الحالي لأصل أساسي محدد، في شكل أسعار العرض والطلب.

"عملة الاقتباس" تعني العملة الثانية في زوج العملات والتي يمكن للعميل شراؤها أو بيعها مقابل العملة الأساسية.

"قاعدة عروض الأسعار" تعني معلومات تدفق عروض الأسعار المخزنة على خادم التداول في تداول العقود مقابل الفروقات.

"تدفق عروض الأسعار" يعني تدفق عروض الأسعار في منصة التداول لكل عقد مقابل الفروقات.

"الخدمات" تعني الخدمات التي تقدمها الشركة للعميل على النحو المبين في الفقرة (4) من الجزء (أ) أدناه.

"صفقة قصيرة" تعني صفقة بيع ترتفع قيمتها إذا انخفضت أسعار السوق الأساسية في تداول العقود مقابل الفروقات. على سبيل المثال، فيما يتعلق بأزواج العملات: بيع العملة الأساسية مقابل عملة الاقتباس. تعتبر صفقة البيع عكس صفقة الشراء.

"الانزلاق" يعني الفرق بين السعر المطلوب للصفقة في العقد مقابل الفروقات والسعر المنفذ للصفقة المذكورة. يحدث الانزلاق غالبًا خلال فترات تقلبات الأسعار المرتفعة (على سبيل المثال بسبب الأحداث الإخبارية)، مما يجعل تنفيذ الأمر بسعر محدد مستحيلًا، عند استخدام أوامر السوق والأوامر المعلقة، وكذلك عند تنفيذ أوامر كبيرة عندما لا تكون هناك فائدة كافية عند مستوى السعر المطلوب للحفاظ على سعر التداول المتوقع؛ يحدث الانزلاق عادةً في تنفيذ السوق وقد يحدث في التنفيذ الفوري عند تعيين الحد الأقصى للانحراف.

"السبريد" يعني الفرق بين الطلب والعرض.

"التبييت أو التمديد" تعني الفائدة المضافة أو المخصومة للإبقاء على صفقة مفتوحة طوال الليل في تداول العقود مقابل الفروقات.

"عمولة التداول" تعني الرسوم المفروضة مقابل تقديم الخدمة.

"منصة التداول" تعني نظام التداول الإلكتروني الخاص بالشركة والذي يتضمن إجمالي أجهزة الكمبيوتر والبرمجيات وقواعد البيانات وأجهزة الاتصالات وجميع البرامج والمرافق التقنية التي تقدم عروض الأسعار في الوقت الفعلي، مما يتيح للعميل الحصول على معلومات عن الأسواق في الوقت الفعلي وإجراء تحليل فني للأسواق وإبرام الصفقات وتقديم الطلبات وحذفها وتلقي الإشعارات من الشركة والاحتفاظ بسجل للصفقات وحساب جميع الالتزامات المتبادلة بين العميل والشركة. تتكون منصة التداول من خادم التداول وبوابة العميل.

"خادم التداول" يعني جانب خادم البرنامج الخاص بمنصة التداول، بالإضافة إلى أي تسهيلات تداول على منصة بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) متداولي الويب والهواتف المحمولة. يتم استخدام خادم التداول لترتيب تنفيذ أوامر العميل أو تعليماته أو طلباته، وتوفير معلومات التداول في وضع الوقت الفعلي والمعلومات التاريخية حول نشاط التداول للعميل (يتم تحديد المحتوى من قبل الشركة)، مع مراعاة المسؤوليات المتبادلة بين العميل والشركة.

"أمر وقف الخسارة المتحرك" يعني أداة في ميتا كوتس تيرمينالز منصة (ميتاتريدر 4) و(ميتاتريدر 5). يتم ربط أمر وقف الخسارة المتحرك دائمًا بالصفقة المفتوحة ويمكن ضبطها وتشغيلها في بوابة العميل. يمكن تعيين أمر وقف خسارة واحد فقط لكل صفقة مفتوحة. بعد تعيين الإيقاف المتحرك، عند ورود أسعار جديدة، تتحقق بوابة العميل مما إذا كانت الصفقة المفتوحة مربحة. بمجرد أن يصبح الربح بالنقاط مساوياً أو أعلى من المستوى المحدد، سيتم إصدار الأمر بوضع أمر وقف الخسارة المتحرك تلقائيًا. يتم تعيين مستوى الأمر على مسافة محددة من السعر الحالي. إذا تغير السعر في الاتجاه الأكثر ربحية، فإن أمر وقف الخسارة المتحرك سيجعل مستوى إيقاف الخسارة يتبع السعر تلقائيًا، ولكن إذا انخفضت ربحية الصفقة، فلن يتم تعديل الأمر بعد الآن. بعد كل تعديل تلقائي لأمر وقف الخسارة المتحرك، سيتم إنشاء سجل في دفتر يومية بوابة العميل.

"الصفقة" تعني أي أمر عقد مقابل الفروقات تم تنفيذه نيابة عن العميل بموجب هذه الاتفاقية.

"حجم الصفقة" يعني حجم اللوت مضروبًا في عدد اللوتات في تداول العقود مقابل الفروقات.

"الأصل الأساسي" يعني الأصل الأساسي في العقود مقابل الفروقات والذي قد يكون أزواج العملات أو المعادن أو العقود الآجلة أو السلع أو المؤشرات أو الأسهم أو أو أي أصل آخر وفقًا لتقدير الشركة من وقت لآخر.

"السوق الأساسية" تعني السوق ذات الصلة حيث يتم تداول الأصول الأساسية للعقود مقابل الفروقات.

"موقع الالكتروني" عند استخدامه في هذه الاتفاقية، ما لم يقتض السياق خلاف ذلك، يعني موقع الشركة على https://www.exness.jo أو أي موقع ويب آخر قد تحتفظ به الشركة من وقت لآخر وتطبيقات الهاتف المحمول والويب وأي برنامج (برامج) تقدمها الشركة من وقت لآخر بموجب و/أو وفقًا لشروط هذه الاتفاقية.

"الإشعار الكتابي" يعني أي إشعار أو اتصال يتم تقديمه إما عبر منصة التداول و/أو البريد الإلكتروني و/أو الفاكس و/أو البريد و/أو خدمة البريد السريع و/أو البريد الجوي و/أو إلى موقع الشركة، وكذلك من خلال المساحة الشخصية للعميل (بوابة العميل).

2.2 في هذه الاتفاقية، تتضمن الكلمات التي تشير إلى صيغة المفرد الإشارة إلى صيغة الجمع والعكس صحيح، والكلمات التي تشير إلى المذكر تشمل المؤنث والعكس صحيح، والكلمات التي تشير إلى الأشخاص تشمل الشركات والشراكات والهيئات الفردية الأخرى وجميع الكيانات القانونية الأخرى والعكس صحيح.

3.2 تُستخدم عناوين الفقرات في الاتفاقية لتسهيل الرجوع إليها فقط.

4.2 أي إشارة في الاتفاقية إلى أي تشريع و/أو لائحة و/أو قانون يجب أن تكون ذلك التشريع، أو اللائحة، أو القانون بصيغته المعدلة، أو المنقحة، أو المكملة، أو الموحدة، أو المعاد سَنها من وقت لآخر وجميع الإرشادات المذكورة، أو التوجيهات، أو المواد القانونية، أو الأوامر الصادرة وفقًا لذلك وأي حكم قانوني يعتبر هذا الحكم القانوني بمثابة إعادة سَن أو تعديل له.

3. قبول العميل وبذل العناية الواجبة

1.3 من المفهوم أن الشركة قد لا تقبل العميل، وبالتالي ترفض فتح حساب عميل و/أو ترفض قبول أي أموال منه و/أو ترفض السماح للعميل ببدء أنشطة التداول، إلى أن يقوم العميل بملأ نموذج طلب فتح الحساب ويقدمه بشكل صحيح وكامل مع جميع وثائق التعريف المطلوبة وجميع متطلبات الشركة الداخلية (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واختبارات الملاءمة وإجراءات تحديد الهوية) قد تم استيفاؤها بالكامل. علاوةً على ذلك، تحتفظ الشركة بالحق، خلال علاقة العمل مع العميل، في أن تطلب في أي وقت أي وثائق و/أو معلومات أخرى من العميل تعتبرها الشركة ضرورية باعتبارها جزء من مراقبة الشركة المستمرة لنشاط العميل. ومن المفهوم أيضًا أن الشركة تحتفظ بالحق في فرض متطلبات إضافية لبذل العناية الواجبة لقبول العملاء المقيمين في بلدان معينة.

2.3 يكون العميل ، عند قبول الوثائق الموجودة على موقع الشركة الإلكتروني والتي تحدد الشروط التي ستقدم الشركة بموجبها الخدمات، وقد استوفى تمامًا متطلبات وثائق الهوية المطلوبة للشركة وتم التحقق منها، إيداع أي مبلغ وبأي عملة على النحو المحدد والمقبول من قبل الشركة من وقت لآخر وبدء التداول. تحتفظ الشركة بالحق في تحديد وثائق الهوية المطلوبة، وفقًا لتقديرها المطلق وفي أي وقت، والحد الأدنى والحد الأقصى لمبلغ الإيداع (الإيداعات)، بالإضافة إلى الفترة الزمنية التي يجب على العميل خلالها تلبية متطلبات وثائق الهوية المطلوبة للشركة بشكل كامل وأي طلب مخصص آخر ذي صلة. وفي هذا الصدد، يتعين إخطار العميل بإشعار كتابي. في حالة عدم استيفاء العميل بالكامل لمتطلبات وثائق الهوية المطلوبة للشركة خلال الفترة الزمنية التي تحددها الشركة، تحتفظ الشركة بالحق في إعادة أي أموال مودعة إلى مصدرها وفرض قيود على تشغيل حسابات العميل بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، القيود المفروضة على الإيداعات الإضافية و/أو إنهاء علاقة العمل مع العميل فورًا وإغلاق حساب العميل و/أو المتابعة إلى أي إجراء آخر يعتبر ضروريًا.

4. الخدمات

1.4 يجوز للشركة وفقًا لتقديرها الخاص الوفاء بالتزامات العميل بموجب الاتفاقية، وتقديم الخدمات التالية للعميل:

1. تلقي وإرسال أوامر العميل في العقود مقابل الفروقات.

2. تنفيذ أوامر العميل في العقود مقابل الفروقات.

3. تقديم خدمات العملات الأجنبية شريطة أن تكون مرتبطة بتوفير خدمة الاستقبال والإرسال المنصوص عليها في الفقرة 4.1 (1) و(2) من الجزء أ من هذه الاتفاقية.

5. تقديم المشورة وتوفير المعلومات

1.5 لن تقدم الشركة المشورة للعميل بشأن مزايا صفقة معينة أو تقدم له أي شكل من أشكال المشورة الاستثمارية ويقر العميل بأن الخدمات لا تتضمن تقديم المشورة الاستثمارية في العقود مقابل الفروقات أو الأسواق الأساسية. سيدخل العميل وحده في الصفقات ويتخذ القرارات ذات الصلة بناءً على قراره الخاص. عند مطالبة الشركة بإبرام أي الصفقة، يقر العميل بأنه كان المسؤول الوحيد عن إجراء تقييم مستقل والتحقيق في مخاطر الصفقة. وهو يقر بأن لديه ما يكفي من المعرفة وتطور السوق والمشورة المهنية والخبرة لإجراء تقييمه الخاص لمزايا ومخاطر أي صفقة. في حالة رغبة العميل في المُضي قُدمًا بغض النظر عن مستوى ملاءمة المنتجات المتداولة بموجب هذه الاتفاقية، وإبرام أي صفقة مع الشركة، فإن الشركة لا تتحمل أي واجب ائتماني في علاقاتها مع العميل.

2.5 لن تكون الشركة ملزمة بتزويد العميل بأية مشورة قانونية أو ضريبية أو غيرها تتعلق بأي صفقة. يطلب العميل مشورة الخبراء المستقلين إذا كان لديه أي شك حول ما إذا كان قد يتحمل أي التزامات ضريبية. بموجب هذا يتم تحذير العميل من أن قوانين الضرائب عرضة للتغيير من وقت لآخر.

3.5 يجوز للشركة، من وقت لآخر ووفقًا لتقديرها، تزويد العميل بالمعلومات أو المواد التدريبية/التعليمية، أو الأخبار أو تعليقات السوق أو غيرها من المعلومات ولكن ليس باعتبارها خدمة (أو في النشرات الإخبارية التي قد تنشرها على موقعها الإلكتروني أو تقدمها للمشتركين عبر موقعها الإلكتروني أو منصة التداول أو غير ذلك). بحيث:

1. لن تكون الشركة مسؤولة عن مثل هذه المعلومات؛

2. لا تقدم الشركة أي تمثيل أو كفالة أو ضمان فيما يتعلق بدقة أو صحة أو اكتمال هذه المعلومات أو فيما يتعلق بالعواقب الضريبية أو القانونية لأي أمر و/أو صفقة ذات صلة؛

3. يتم توفير هذه المعلومات فقط لأغراض إعلامية، وذلك لتمكين العميل من اتخاذ قراراته الاستثمارية الخاصة ولا تَرقى إلى مستوى نصيحة استثمارية أو عروض ترويجية مالية غير مرغوب فيها للعميل؛

4. إذا تضمنت الاتفاقية قيود على الشخص أو فئة الأشخاص الذين تستهدفهم تلك الاتفاقية أو الذين تم توزيعها عليهم، يوافق العميل على أنه لن ينقلها إلى أي شخص أو فئة من هؤلاء الأشخاص؛

5. لا تقدم الشركة أية إقرارات فيما يتعلق بوقت استلام العميل ولا يمكنها ضمان أنه سيتلقى هذه المعلومات في نفس الوقت مع العملاء الآخرين.

4.5 من المفهوم أن المواد التدريبية/التعليمية، أو تعليقات السوق، أو الأخبار، أو غيرها من المعلومات المقدمة أو المتاحة من قبل الشركة تخضع للتغيير ويمكن إلغاؤها في أي وقت دون إشعار.

6. التكاليف والضرائب

1.6 يخضع تقديم الخدمات وتنفيذ كل من عمليات التداول والعمليات التي لا تنطوي على عمليات التداول بموجب الاتفاقية لدفع الرسوم للشركة ("التكاليف"). يتم تحديد التكاليف التي تتحملها الشركة في نماذج الحقائق الأساسية و/أو موقع الشركة الإلكتروني و/أو على المساحة الشخصية للعميل و/أو يتم إرسالها إلى العميل من خلال وسائل أخرى. قد يتم تحميل التكاليف المتعلقة بعمليات التداول بموجب الاتفاقية عند الافتتاح و/أو خلال فترة التنفيذ و/أو عند إغلاق عمليات التداول هذه.

2.6 عند تقديم الطلبات في العقود مقابل الفروقات، قد تظهر التكاليف ذات الصلة بالنسبة لقيمة العقود مقابل الفروقات، وبالتالي يتحمل العميل مسؤولية فهم كيفية حساب التكاليف في هذه الحالة.

3.6 يجوز للشركة تغيير تكاليفها من وقت لآخر. كما سترسل الشركة إشعارًا كتابيًا إلى العميل لإبلاغه بأي تغييرات قبل أن تدخل حيز التنفيذ، وسيكون لهذا الأخير الحرية في فسخ العقد على الفور. وإذا استند هذا التغيير إلى تغيير في أسعار الفائدة أو المعاملة الضريبية أو عندما يكون هناك سبب وجيه، يحق للشركة تعديله دون إشعار مسبق للعميل بشرط أن تقوم الشركة بإبلاغ العميل في أقرب فرصة وأن يكون للأخير الحرية في فسخ العقد على الفور.

4.6 عند تقديم الخدمة للعميل، يجوز للشركة دفع أو تلقي الرسوم أو العمولات أو غيرها من المزايا النقدية أو غير النقدية إلى

أو من أطراف ثالثة إلى الحد المسموح به بموجب اللوائح المعمول بها. ستقدم الشركة معلومات عن هذه المزايا للعميل إذا كان ذلك مطلوبًا بموجب اللوائح المعمول بها.

5.6 لن تعمل الشركة بصفتها وكيل ضريبي للعميل. يكون العميل هو المسؤول الوحيد عن جميع الإيداعات والإقرارات الضريبية والتقارير المتعلقة بأي صفقات ينبغي إجراؤها إلى أي سلطة ذات صلة، سواء كانت حكومية أو غير ذلك، وعن دفع جميع الضرائب (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي ضرائب تحويل أو ضرائب على القيمة المضافة)، الناشئة عن أو فيما يتعلق بأي صفقة.

6.6 يتعهد العميل بدفع جميع نفقات الطوابع المتعلقة بهذه الاتفاقية وأي وثائق قد تكون مطلوبة لتنفيذ الصفقات بموجب هذه الاتفاقية.

7.6 يجوز للشركة فرض رسوم على العميل مقابل تنفيذ عمليات دفع/سحب الأموال. يعتمد مبلغ رسوم الدفع/سحب الأموال على عوامل مثل مبلغ العملية (الدفع/سحب) ونوع العملية (الدفع/سحب) وعملة العملية (الدفع/سحب) ونظام الدفع/السحب وما إلى ذلك.

8.6 تظهر عمولة التداول و/أو السبريد و/أو أي تكاليف أخرى معمول بها لتنفيذ عمليات التداول في حسابات التداول على موقع الشركة الإلكتروني في قسم مواصفات العقد و/أو على بوابة العميل و/أو على منصة التداول أو في نموذج الحقائق الأساسية.

9.6 تحتفظ الشركة بالحق في فرض رسوم على العميل مقابل أي نوع من أنواع الإساءة أو الاحتيال أو الأنشطة الخاصة بالتداول المحظورة أو انتهاك أي بند من بنود هذه الاتفاقية سواء ضد الشركة و/أو أي طرف ثالث. ويوافق العميل على اعتبار هذه الرسوم مستحقة الدفع على الفور للشركة ويلتزم العميل بدفعها وخصمها من حسابه.

7. الاتصالات والإشعارات الكتابية

1.7 ما لم يتم النص على خلاف ذلك على وجه التحديد في هذه الاتفاقية، فإن أي إشعار أو تعليمات أو طلب أو أي اتصال آخر يقدمه العميل للشركة بموجب الاتفاقية يجب أن يكون كتابيًا ويتم إرساله إلى عنوان الشركة أدناه (أو إلى أي عنوان آخر قد تحدده الشركة من وقت لآخر للعميل لهذا الغرض) عن طريق البريد الإلكتروني أو الفاكس أو البريد إذا تم إرساله في الأردن أو البريد الجوي إذا تم إرساله خارج الأردن أو خدمة البريد السريع التجارية، ويعتبر أنه تم تسليمه فقط عندما يتم استلامه فعليًا من قبل الشركة على:

شركة إكسنس ليمتد الأردن

العنوان البريدي: الاردن، عمان، شارع مكة، مبنى رقم 164، الطابق الخامس، مكتب رقم 502.

البريد الإلكتروني: support@exness.com

2.7 من أجل التواصل مع العميل، يجوز للشركة استخدام أي من الطرق التالية، وفقًا لتقديرها الخاص:

1. البريد الداخلي لمنصة التداول و/أو بوابة العميل؛
2. البريد الإلكتروني؛
3. الفاكس؛
4. الهاتف؛
5. البريد؛
6. خدمة البريد السريع التجارية؛
7. البريد الجوي
8. الموقع الإلكتروني للشركة؛
9. المساحة الشخصية (بوابة العميل)؛
10. مكالمات الفيديو.

3.7 تعتبر أي مراسلات مرسلة إلى العميل باي من وسائل الاتصال المبينة ادناه (المستندات والإشعارات والإقرارات والبيانات وما إلى ذلك) انها مستلمة:

1. إذا تم إرسالها عن طريق البريد الداخلي لمنصة التداول و/أو من خلال بوابة العميل، مباشرة بعد إرسالها؛
2. إذا تم إرسالها عبر البريد الإلكتروني، خلال ساعة واحدة بعد إرسالها بالبريد الإلكتروني؛
3. إذا تم إرسالها عن طريق الإرسال بالفاكس، عند استلام المرسل تقرير الإرسال من آلة الفاكس الخاص به يؤكد استلام الرسالة من خلال آلة الفاكس الخاص بالمستلم خلال ساعات العمل في وجهته؛
4. إذا تم الإرسال عبر الهاتف، بمجرد انتهاء المحادثة الهاتفية؛
5. إذا تم إرساله بالبريد، بعد سبعة (7) أيام تقويمية من إرساله؛
6. إذا تم إرساله عبر خدمة البريد السريع التجارية، في تاريخ توقيع المستند عند استلام هذا الإشعار؛
7. إذا تم إرسالها بالبريد الجوي، بعد خمسة (5) أيام عمل من تاريخ إرسالها؛
8. إذا تم نشرها على صفحة الويب الخاصة بالشركة، في غضون ساعة واحدة بعد نشرها؛
9. إذا تم نشرها في المساحة الشخصية (بوابة العميل)، فسيتم نشرها فورًا.

4.7 ستستخدم الشركة تفاصيل الاتصال المقدمة من أجل التواصل مع العميل أثناء فتح حساب العميل أو كما يتم تحديثها لاحقًا. وبالتالي، يلتزم العميل بإخطار الشركة على الفور بأي تغيير في تفاصيل الاتصال بالعميل.

5.7 يجوز المسح الضوئي للمستندات المرسلة بالفاكس التي تتلقاها الشركة إلكترونيًا، ويشكل إعادة إصدار (استنساخ) النسخة الممسوحة ضوئيًا دليلاً قاطعًا على هذه التعليمات المرسلة بالفاكس.

6.7 يجوز تسجيل جميع المعاملات والمراسلات التي تتم بأي شكل من الأشكال (أي عبر الهاتف، أو مؤتمرات الفيديو، أو الفاكس، أو البريد الإلكتروني، أو باستخدام وسائل الاتصال الإلكترونية الأخرى) بين الشركة والعميل. سيتم الاحتفاظ بهذه السجلات في سجلات مادية (السجلات نفسها) و/أو في شكل رقمي(الكتروني) للفترة التي تحددها اللوائح المعمول بها. قد يتم تسجيل اتصالاتنا باستخدام أو بدون استخدام تحذير منطوق أو نغمة أو إشعار مماثل للعميل. يجب أن تكون تسجيلات الشركة وستظل ملكية خاصة للشركة ويجب أن يقبلها العميل باعتبارها دليل قاطع على الأوامر أو التعليمات أو المحادثات المسجلة على هذا النحو. يوافق العميل على أنه يجوز للشركة تسليم نسخ أو نصوص من هذه التسجيلات إلى أي محكمة، أو مُحكم، أو مدقق حسابات مستقل، أو سلطة مختصة، أو سلطة إنفاذ القانون، عند الطلب.

7.7 ومن أجل إدارة شروط الاتفاقية، يقبل العميل أنه يجوز للشركة، من وقت لآخر، إجراء اتصال مباشر مع العميل باستخدام أي من الطرق المذكورة في الفقرة 2.7 من الجزء أ من هذه الاتفاقية.

8. السرية والبيانات الشخصية والسجلات

1.8 يجوز للشركة جمع معلومات العميل مباشرة من العميل (في نموذج طلب فتح الحساب المكتمل أو غير ذلك) أو من أشخاص آخرين بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر وكالات الائتمان المرجعية ووكالات منع الاحتيال ومُقدمي خدمات التصديق من الطرف الثالث والمؤسسات المالية الأخرى وأي مُقدمي خدمات آخرين للسجلات.

2.8 يجب أن تعامل الشركة معلومات العميل التي تحتفظ بها على أنها سرية ولن يتم استخدامها لأي غرض، بخلاف ما يتعلق بتوفير الخدمات وإدارتها وتحسينها، ولأغراض البحث والأغراض الإحصائية ولأغراض التسويق وعلى النحو المنصوص عليه في الفقرة 3.8 بموجب الجزء أ من هذه الاتفاقية. قد تستخدم الشركة بيانات معينة (بما في ذلك البيانات الشخصية) لتشخيص أو إصلاح مشكلات التكنولوجيا والمشكلات الأمنية ونقاط الضعف والإفصاح عنها لطرف ثالث. حيث إن المعلومات الموجودة بالفعل في المجال العام أو التي تمتلكها الشركة بالفعل دون واجب السرية لن تعتبر سرية.

3.8 يوافق العميل على أنه يحق للشركة الإفصاح عن معلومات العميل (بما في ذلك التسجيلات والوثائق ذات الطابع السري وتفاصيل البطاقة والتفاصيل الشخصية) في الظروف التالية وبالحد المطلوب:

1. حيثما يقتضي القانون أو المحكمة المختصة؛
2. بناءً على طلب البنك أو مزود خدمة الدفع أو السلطة التنظيمية/الإشرافية أو أي سلطة أخرى لها سيطرة أو ولاية قضائية على الشركة، أو العميل، أو شركائهم، أو الذين يوجد لدى الشركة عملاء في أراضيهم؛

3. إلى السلطات المختصة للتحقيق في الاشتباه في أو منع الاحتيال أو غسل الأموال أو أي نشاط غير قانوني آخر؛
4. إلى أماكن التنفيذ أو أي طرف ثالث عند الضرورة لتنفيذ تعليمات أو أوامر العميل ولأغراض إضافية لتقديم الخدمات؛
5. إلى وكالات الائتمان المرجعية ووكالات منع الاحتيال وُمقدمي خدمات التصديق من الطرف الثالث والمؤسسات المالية/ الوسطاء الآخرين للتحقق من الائتمان ومنع الاحتيال وأغراض مكافحة غسل الأموال والتحقق من هوية العميل وبذل العناية الواجبة. وللقيام بذلك، يجوز لهذه الوكالات/الأطراف التحقق من التفاصيل التي قدمها العميل ومقارنتها بأي تفاصيل موجودة في أي قاعدة بيانات (عامة أو غير ذلك) يمكنهم الوصول إليها. يمكنهم أيضًا استخدام تفاصيل العميل في المستقبل لمساعدة الشركات الأخرى لأغراض التحقق. ستحتفظ الشركة بسجل البحث؛
6. إلى المستشارين المهنيين للشركة، شريطة أنه لكل حالة يجب إبلاغ المستشار المهني المعني بالطبيعة السرية لهذه المعلومات والالتزام بالسرية في الالتزامات الواردة هنا أيضًا؛
7. فقط بالقدر المطلوب، لُمقدمي الخدمات الآخرين الذين يقومون بإنشاء أو صيانة أو معالجة قواعد البيانات (سواء كانت إلكترونية أم لا) أو تقديم خدمات حفظ السجلات أو خدمات نقل البريد الإلكتروني أو خدمات المراسلة أو الخدمات المماثلة التي تهدف إلى مساعدة الشركة على جمع معلومات العميل وتخزينها ومعالجتها واستخدامها أو الاتصال بالعميل أو تحسين تقديم الخدمات بموجب هذه الاتفاقية؛
8. فقط بالقدر المطلوب، لمُقدمي الخدمات الآخرين لأغراض إحصائية من أجل تحسين تسويق الشركة، وفي مثل هذه الحالة سيتم توفير البيانات في شكل مجمع؛
9. لتسويق مراكز الاتصال البحثية التي تقدم استطلاعات عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني بغرض تحسين خدمات الشركة؛
10. فيما يتعلق ببرنامج الإفصاح عن نقاط الضعف في الشركة؛
11. عندما يكون ذلك ضروريًا لكي تتمكن الشركة من الدفاع عن حقوقها القانونية أو ممارستها؛
12. بناءً على طلب العميل أو بموافقته؛
13. إلى إحدى الشركات التابعة للشركة؛
14. إلى الخلفاء أو المحال إليهم أو المنقولين أو المشترين، مع توجيه إشعار كتابي مسبق للعميل بخمسة (5) أيام عمل، لأغراض الفقرة 2.19 بموجب الجزء أ من هذه الاتفاقية).

4.8 توضح حقوق العملاء فيما يتعلق ببياناتهم الشخصية وبيانات العملاء غير العامة الأخرى في سياسة الخصوصية المتاحة على موقع الشركة.

9. التعديلات

1.9 يجوز للشركة تحديث المساحة الشخصية و/أو حساب العميل و/أو منصة التداول أو تحسين الخدمات المقدمة للعميل إذا اعتبرت بشكل معقول أن ذلك في صالح العميل ولا توجد تكلفة متزايدة على العميل نتيجة للتغيير.

2.9 يحق للشركة تعديل شروط اتفاقية العميل في أي وقت مع إعطاء العميل إشعارًا كتابيًا بخمسة (5) أيام عمل على الأقل قبل هذه التغييرات، ما لم يتم النص على خلاف ذلك في أي مكان آخر في هذه الاتفاقية. وستصبح أي تعديلات من هذا القبيل

سارية المفعول في التاريخ المحدد في الإشعار. يقر العميل بأن أي تغيير يتم إجراؤه وفق تغييرًا في القانون أو اللوائح المعمول بها قد يدخل حيز التنفيذ فورًا ودون سابق إنذار، إذا لزم الأمر.

3.9 ما لم يتم النص على خلاف ذلك، يجوز للشركة تغيير أي مستند يشكل جزءًا من الاتفاقية، باستثناء المستند الحالي، مع إشعار مسبق للعميل.

4.9 تحل هذه الاتفاقية محل أي اتصال أو تفاهم كتابي أو شفهي سابق. يجوز لنا تغيير شروط هذه الاتفاقية في أي وقت. كما تحل أي نسخة لاحقة من هذه الاتفاقية محل جميع الإصدارات السابقة.

10. الإنهاء

1.10 يجوز للشركة إنهاء هذه الاتفاقية عن طريق تقديم إشعار كتابي مدته خمسة (5) أيام عمل على الأقل إلى الطرف الآخر.

2.10 يجوز للشركة إنهاء هذه الاتفاقية بأثر فوري ودون إشعار مسبق لأي سبب وجيه، كما هو الحال في حالة تقصير العميل كما هو محدد في الفقرة 1.11 من الجزء أ من هذه الاتفاقية.

3.10 لن يؤثر الإنهاء من قبل أي طرف على أي التزام تم تكبده بالفعل من قبل أي من الطرفين فيما يتعلق بأي صفقة مفتوحة أو أي حقوق أو التزامات قانونية قد تكون نشأت بالفعل بموجب الاتفاقية أو أي صفقات وعمليات إيداع/سحب تمت بموجبها.

4.10 عند إنهاء هذه الاتفاقية، ستصبح جميع المبالغ المستحقة الدفع من قبل العميل للشركة مستحقة وواجبة الدفع على الفور بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر):

1. جميع التكاليف المستحقة وأي مبالغ أخرى مستحقة الدفع للشركة؛
2. أي مصاريف تعامل يتكبدها عن طريق إنهاء الاتفاقية والرسوم التى يتكبدها لنقل استثمارات العميل إلى شركة استثمار أخرى؛
3. أي خسائر ونفقات متحققة في إغلاق أي صفقات أو تسوية أو إبرام الالتزامات المستحقة التي تتكبدها الشركة نيابة عن العميل؛
4. أي رسوم ونفقات إضافية تتكبدها أو ستتكبدها الشركة نتيجة لإنهاء الاتفاقية؛
5. أي أضرار نشأت أثناء ترتيب الالتزامات المعلقة أو تسويتها.

5.10 بمجرد إرسال إشعار بإنهاء هذه الاتفاقية أو عند الانتهاء، سيتم تطبيق ما يلي:

1. مع مراعاة أي حقوق أخرى للشركة موضحة هنا، سيكون العميل ملزمًا بإغلاق جميع صفقاته المفتوحة والتأكد من سحب جميع الأموال والأرصدة بشكل مناسب بحلول تاريخ الإنهاء. في حال أخفق في القيام بذلك، عند الإنهاء، يحق للشركة، وفقًا لتقديرها، إغلاق أي مراكز مفتوحة بالأسعار الحالية و/أو فرض رسوم معالجة الإنهاء كما هو موضح أدناه في القسم 7.10؛

2. يحق للشركة التوقف عن منح العميل إمكانية الوصول إلى منصة التداول أو قد تُحد من الوظائف التي يُسمح للعميل باستخدامها على منصة التداول؛

3. يحق للشركة رفض فتح صفقات جديدة للعميل؛

4. يحق للشركة رفض قيام العميل بسحب الأموال من حساب العميل وتحتفظ الشركة بالحق في الاحتفاظ بأموال العميل حسب الضرورة لإغلاق الصفقات التي تم فتحها بالفعل و/أو دفع أي التزامات معلقة للعميل بموجب الاتفاقية.

6.10 خلال فترة إشعار الإنهاء ، قد يتم تطبيق أي أو كل ما يلي:

1. يحق للشركة دمج أي حسابات للعميل الخاصة به وتوحيد الأرصدة في حسابات العميل ومقاصة تلك الأرصدة مع التزامات العميل تجاه الشركة؛

2. يحق للشركة إغلاق حساب (حسابات) العميل؛

3. يحق للشركة تحويل اي عملة الى اي عملة اخرى؛

4. يحق للشركة إغلاق الصفقات المفتوحة للعميل بالأسعار الحالية؛

5. في حالة عدم وجود استفسار / طلب معلق بشأن العناية الواجبة أو نشاط غير قانوني أو نشاط غير قانوني مشتبه به أو احتيال أو إساءة استخدام من جانب العميل أو تعليمات من السلطات ذات الصلة، إذا كان هناك رصيد لصالح العميل بعد الوفاء بجميع التزامات العميل بموجب هذه الاتفاقية، فستقوم الشركة (بعد حجب هذه المبالغ التي تعتبرها الشركة مناسبة وفقًا لتقديرها المطلق فيما يتعلق بالتزامات العميل المستقبلية تجاه الشركة) بدفع هذا الرصيد إلى العميل في أقرب وقت ممكن عمليًا وتزويده ببيان يوضح كيفية الوصول إلى هذا الرصيد وعند الاقتضاء، توجيه أي مرشح و/أو أي وصي لدفع أي مبالغ قابلة للتطبيق أيضًا. ويجب تسليم هذه الأموال وفقًا لتعليمات العميل إلى العميل. ومن المفهوم أن الشركة ستقوم بإجراء الدفعات فقط إلى حساب باسم العميل. كما يحق للشركة، وفقًا لتقديرها، رفض إجراء مدفوعات لطرف ثالث.

7.10 في حالة احتفاظ أي من حسابات العميل برصيد، بعد تاريخ إنهاء هذه الاتفاقية، يكون للشركة الحق التقديري في فرض رسوم معالجة الإنهاء للتعامل مع مسائل حساب ما بعد الإنهاء ("التعامل مع الإنهاء" الرسوم")، كما هو موضح أدناه:

1. تكون رسوم معالجة الإنهاء رسومًا تُدفع لمرة واحدة تصل إلى عشرة دولارات أمريكية (10.00 دولارات أمريكية) أو مبلغ معادل (اعتمادًا على عملة حساب العميل). تحتفظ الشركة بالحق في تغيير الرسوم لمرة واحدة في أي وقت بعد الإنهاء حسبما تراه الشركة ضروريًا؛

2. لا يتم فرض رسوم معالجة الإنهاء إذا كان إجمالي الرصيد المتاح في حساب العميل أكثر من رسوم معالجة الإنهاء. تحتفظ الشركة بالحق في فرض رسوم معالجة الإنهاء على أي حساب تداول داخل المنطقة الشخصية. ومع ذلك، فإن المبلغ الإجمالي لرسوم معالجة الإنهاء عبر جميع الحسابات يجب ألا يتجاوز 10 دولارات أمريكية.

3. للشركة الحق في فرض رسوم إنهاء الخدمة إذا فشل العميل عند إنهاء هذه الاتفاقية في سحب أي أرصدة و/أو أموال متبقية من حساب التداول؛

4. تحتفظ الشركة بالحق التقديري في تطبيق رسوم التعامل مع الإنهاء في أي وقت بعد الإنهاء.

8.10 يحق للشركة إنهاء هذه الاتفاقية في أي وقت مع أو بدون إشعار مسبق للعميل ، في حالة عدم وجود أي مراكز/أوامر مفتوحة و/أو عدم وجود أموال في حساب التداول الخاص بالعميل.

9.10 على الرغم من أي حكم مخالف في هذه الاتفاقية، يحق للعميل إنهاء هذه الاتفاقية من جانب واحد في أي وقت ولأي سبب، بموجب تسليم الشركة إشعارًا كتابيًا قبل خمسة (5) أيام عمل من تاريخ الإنهاء المقصود. لا يصبح هذا الإنهاء ساريًا إلا بشرط أن لا يكون هناك في وقت الإنهاء المقصود أي مراكز أو أوامر مفتوحة أو رصيد متبقي في حساب العميل ولا توجد التزامات مالية أو تعاقدية مستحقة على العميل للشركة. تحتفظ الشركة وفقًا لتقديرها المطلق بالحق في تنفيذ الإنهاء في أي وقت قبل اكتمال الخمسة (5) أيام عمل التالية للإشعار الكتابي بالإنهاء من قبل العميل.

11. التقصير

1.11 يشكل كل حدث من الأحداث التالية "حدث تقصير":

1. إخفاق العميل في تقديم أي هامش أولي و/أو هامش متحوط، أو أي مبلغ آخر مستحق بموجب الاتفاقية؛

2. إخفاق العميل في أداء أي التزام مستحق للشركة بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التزام العميل بتعليمات مكافحة غسل الأموال وتقديم أي وثائق تعريف و/أو أي معلومات أخرى تطلبها الشركة و/أو تلبية أي طلب آخر للتحقق من اعرف عميلك، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التحقق من مكالمة الفيديو، وعلى النحو المحدد وفقًا لتقدير الشركة وحدها؛

3. إذا تم تقديم طلب فيما يتعلق بالعميل وفقًا لقوانين الإفلاس الأردنية أو أي قانون مماثل في ولاية قضائية أخرى (إذا كان العميل فردًا) أو إذا كانت شراكة، أو فيما يتعلق بواحد أو أكثر من الشركاء أو إذا تم تعيين شركة، أو حارس قضائي، أو وصي، أو حارس إداري، أو مسؤول مماثل، أو إذا قام العميل بإجراء ترتيب أو تسوية مع دائنيه أو البدء في أي إجراء مشابه أو مماثل لأي مما سبق ذكره فيما يتعلق بالعميل؛

4. عدم قدرة العميل على سداد ديونه عند استحقاقها؛

5. وفاة العميل (إذا كان العميل فردًا) أو إعلان غيابه أو أصبح غير سليم العقل؛

6. عندما يكون أي إقرار أو ضمان يقدمه العميل في الفقرة 14 من الجزء أ من هذه الاتفاقية غير صحيح أو يصبح غير صحيح؛

7. أي ظرف آخر تعتقد فيه الشركة بشكل معقول أنه من الضروري أو المرغوب فيه اتخاذ أي إجراء منصوص عليه في الفقرة 2.11 من الجزء أ من هذه الاتفاقية؛

8. الإجراء المنصوص عليه في الفقرة 2.11 من الجزء أ من هذه الاتفاقية مطلوب من قبل سلطة تنظيمية أو هيئة أو محكمة مختصة؛

9. يقوم العميل بإشراك الشركة في أي نوع من الاحتيال أو عدم الشرعية أو قد يكون معرضًا لخطر إشراك الشركة في أي نوع من الاحتيال أو عدم الشرعية، وتحدد الشركة هذه المخاطر بحسن نية؛

10. في حالات الانتهاك المادي من قبل العميل للمتطلبات التي تحددها التشريعات الأردنية أو الدول الأخرى، يتم تحديد هذه الأهمية المادية بحسن نية من قبل الشركة؛

11. إذا اشتبهت الشركة في أن العميل متورط في أنشطة غسل الأموال و/أو تمويل الإرهاب و/أو في أي أنشطة إجرامية أخرى أو في أي حالات أخرى حيث قد يقوم العميل بإشراك الشركة في أي نوع من الاحتيال أو عدم الشرعية و/أو في أي نشاط تعتبره الشركة مشبوهًا.

12. إذا اشتبهت الشركة في أن العميل متورط في أنشطة احتيالية و/أو غير قانونية و/أو غير طبيعية أو عمليات مشكوك فيها على النحو المحدد في شروط الأعمال العامة، و/أو أي أنشطة أخرى تعتبر مشبوهة وفقًا لتقدير الشركة.

13. إذا كان لدى الشركة سبب للاشتباه في أن العميل متورط في أي نوع من الاحتيال على بطاقات الائتمان/الخصم، بما في ذلك الحالة التي يتم فيها تلقي مطالبة و/أو نزاع و/أو رد المبالغ المدفوعة لأي سبب من الأسباب من قبل أي مزود و/أو طريقة لخدمات الدفع.

14. إذا انتهك العميل و/أو خالف أي سياسات وإجراءات داخلية للشركة فيما يتعلق بأي حدث تقصير.

15. إذا اشتبهت الشركة في أن العميل قد قام بعملية التداول:

أ. التي يمكن وصفها بأنها متهورة و/أو بدون نية مشروعة و/أو بسوء نية، من أجل تحقيق الربح مع تحمل الحد الأدنى من المخاطر أو عدم تحملها على الإطلاق؛

ب. مع الاعتماد على زمن الوصول للسعر و/أو فرص المراجحة و/أو التسعير غير الصحيح أو غير الفعال؛

ج. التي يمكن اعتبارها وفقًا لتقدير الشركة وحدها إساءة استخدام للسوق و/أو تلاعب بالسوق و/أو نشاط احتيالي و/أو معلومات داخلية و/أو تقنيات تداول محظورة؛

د. خلال ظروف السوق/التداول غير العادية.

16. لأي ظرف آخر تعتقد فيه الشركة بشكل معقول أنه من الضروري أو المرغوب فيه اتخاذ أي إجراء وفقًا للفقرة 2.11 لحماية الشركة أو جميع عملائها أو أي منهم.

17. إذا اشتبهت الشركة في أن العميل يشارك أي بيانات شخصية و/أو معلومات شخصية بما يشكل انتهاكًا لسياسات الخصوصية الخاصة بالشركة و/أو هذه الاتفاقية و/أو إخلاء المسؤولية عن مشاركة البيانات الشخصية.

18. إذا كان العميل ينتهك أو يخالف أي شروط أو اتفاقيات أو سياسات خاصة بكيان ذي صلة، أو تابع للشركة، أو معالج الدفع، أو مزود المحفظة الإلكترونية للشركة. ويعتبر هذا الانتهاك بمثابة حدث تقصير، ويحق للشركة اتخاذ أي إجراء ضروري، بما في ذلك إنهاء هذه الاتفاقية ردًا على هذا التقصير.

19. إذا اشتبهت الشركة في أي إجراءات محظورة على منصة التداول كما هو موضح في الجزء ج، الفقرة 2 أدناه في هذه الاتفاقية.

20. إذا طلب العميل من الشركة التوقف عن استخدام أو معالجة بياناته الشخصية وفقًا لسياسة الخصوصية.

2.11 في حالة وقوع حدث تقصير، يجوز للشركة، وفقًا لتقديرها المطلق، في أي وقت ودون إشعار كتابي مسبق، اتخاذ واحد أو أكثر من الإجراءات التالية:

1. حظر حساب العميل و/أو حسابات عميل آخر مؤقتًا والتي تعتبرها الشركة متورطة في نشاط مشبوه، حتى تتمكن الشركة من تحديد ما إذا كان قد حدث حدث تقصير. في حالة التحقيق في أحداث التقصير، يجوز للشركة أن تطلب من العميل تقديم مستندات مختلفة ويكون العميل ملزمًا بتقديمها؛

2. للشركة الحق في جمع أي حسابات للعميل خاصة به وتوحيد الأرصدة في حسابات العميل وإجراء مقاصة لتلك الأرصدة مع التزامات العميل تجاه الشركة؛

3. يحق للشركة إغلاق حساب (حسابات) العميل؛

4. يحق للشركة تحويل أي عملة؛

5. يحق للشركة إغلاق الصفقات المفتوحة للعميل بالأسعار الحالية؛

6. إنهاء هذه الاتفاقية دون إشعار العميل.

7. الحد من و/أو تقييد و/أو حظر أي طرق دفع متاحة للعميل من وقت لآخر.

8. زيادة مستوى الوقف الإجباري أو تغيير مستوى الهامش المطلوب لحساب التداول وإغلاق أي صفقات مفتوحة للعميل بالقوة أو إيقاف الحساب إذا انخفض مستوى الهامش إلى أقل من 100%.

9. التعليمات واللوائح ذات الصلة.

10. اتخاذ أي إجراءات تعتبر ضرورية بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر رفض قيام العميل بسحب الأموال من حساب العميل حتى يتم حل حدث(أحداث) تقصير عن السداد أو تسوية العميل لجميع الالتزامات المستحقة للشركة.

12. القوة القاهرة

1.12 يتضمن حدث القوة القاهرة، على المثال الذكر لا الحصر، كل مما يلي:

1. الإجراءات الحكومية، أو اندلاع الحرب، أو الأعمال العدائية، أو التهديد بالحرب، أو الأعمال الإرهابية، أو الطوارئ الوطنية، أو أعمال الشغب، أو الاضطرابات المدنية، أو التخريب، أو الاستيلاء، أو أي كارثة دولية أخرى، أو أزمة اقتصادية أو سياسية تمنعها، في رأي الشركة، من الحفاظ على سوق منظم في واحدة أو أكثر من الأدوات المالية التي تتعامل بشأنها على منصة التداول؛

2. القضاء والقدر، أو الزلازل، أو التسونامي، أو الأعاصير، أو العواصف، أو الحوادث، أو الفيضانات، أو الحرائق، أو الأوبئة، أو غيرها من الكوارث الطبيعية التي تجعل من المستحيل على الشركة تقديم خدماتها؛

3. النزاعات العمالية وحالات الإغلاق التي تؤثر على عمليات الشركة؛

4. تعليق التداول في السوق الأساسية أو تحديد الحد الأدنى أو الأقصى لأسعار التداول في السوق أو فرض حظر تنظيمي على أنشطة أي طرف (ما لم تكن الشركة هي التي تسببت في هذا الحظر) أو قرارات سلطات الدولة، ومجالس إدارة المنظمات ذاتية التنظيم، وقرارات مجالس إدارة منصات التداول المنظمة؛

5. إعلان وقف الخدمات المالية من قبل السلطات التنظيمية المختصة أو أي قوانين أو لوائح أخرى لأي هيئة، أو سلطة تنظيمية، أو حكومية، أو الهيئة التي تتجاوز الحدود الوطنية؛

6. انهيار أو إخفاق أو خلل في أي خطوط إلكترونية أو شبكية أو اتصالات (ليس بسبب سوء النية أو التقصير المتعمد من جانب الشركة) وهجمات الحرمان من الخدمات الموزعة (DdoS-attacks)؛

7. أي حدث أو فعل أو ظروف لا تقع ضمن سيطرة الشركة بشكل معقول ويكون تأثير هذا الحدث (الأحداث) هو أن الشركة ليست في وضع يسمح لها باتخاذ أي إجراء معقول لعلاج التقصير؛

8. تعليق، أو تصفية، أو إغلاق أي سوق، أو التخلي عن، أو فشل أي حدث تربطه الشركة أسعارها، أو فرض حدود، أو شروط خاصة، أو غير عادية على التداول في أي سوق من هذا القبيل أو على أي حدث من هذا القبيل.

9. حدوث حركة مفرطة في مستوى أي صفقة و/أو الأصول الأساسية أو السوق الأساسية أو توقع الشركة (التصرف بشكل معقول) لحدوث مثل هذه الحركة؛

10. فشل أي مورد ذي صلة، أو وسيط لمؤسسة مالية، أو مزود سيولة، أو وكيل، أو مدير للشركة، أو وصي، أو وصي فرعي، أو تاجر، أو بورصة، أو غرفة مقاصة، أو منظمة تنظيمية، أو ذاتية التنظيم، لأي سبب من الأسباب، في أداء التزاماته.

2.12 إذا قررت الشركة في رأيها المعقول وجود حدث قوة قاهرة (دون المساس بأي حقوق أخرى بموجب الاتفاقية)، يجوز للشركة دون إشعار مسبق وفي أي وقت اتخاذ أي من الخطوات التالية أو مجموعة منها أو جميعها:

1. زيادة متطلبات الهامش دون سابق إنذار؛

2. إغلاق أي أو كل الصفقات المفتوحة بالأسعار التي تعتبرها الشركة بحسن نية مناسبة؛

3. رفض قبول الطلبات من العملاء؛

4. تعليق أو تعديل تطبيق أي أو كل شروط الاتفاقية إلى الحد الذي يجعل حدث القوة القاهرة من المستحيل أو غير عملي على الشركة الالتزام بها؛

5. زيادة فروق الأسعار و/أو عمولات التداول؛

6. تقليل الرافعة المالية؛

7. إغلاق منصة (منصات) التداول في حالة حدوث عطل للصيانة أو لتجنب الضرر؛

8. إلغاء تنشيط حساب العميل؛

9. إلغاء أي صفقات معلقة؛

10. رفض أي طلبات إيداع؛

11. اتخاذ أو حذف جميع الإجراءات الأخرى التي ترى الشركة أنها مناسبة بشكل معقول في الظروف المتعلقة بوضع الشركة والعميل والعملاء الآخرين.

3.12 باستثناء ما هو منصوص عليه صراحة في هذه الاتفاقية، لن تكون الشركة مسؤولة أو تتحمل أي مسؤولية عن أي نوع من الخسارة أو الضرر الناجم عن أي إخفاق أو انقطاع أو تأخير في أداء التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية حيثما يكون هذا الإخفاق أو الانقطاع أو التأخير بسبب حدث قوة قاهرة.

13. حدود المسؤولية وتقديم التعويضات

1.13 في حالة قيام الشركة بتقديم معلومات، أو توصيات، أو أخبار، أو معلومات تتعلق بالصفقات، أو تعليقات السوق، أو الأبحاث للعميل (أو في النشرات الإخبارية التي قد تنشرها على موقعها الإلكتروني أو تقدمها للمشتركين عبر موقعها الإلكتروني أو غير ذلك)، لن تكون الشركة، في حالة عدم وجود احتيال أو إهمال جسيم، مسؤولة عن أي خسائر، أو تكاليف، أو نفقات، أو أضرار يتكبدها العميل نتيجة عدم دقة أو خطأ في هذه المعلومات المقدمة. مع مراعاة حق الشركة في إبطال أو إغلاق أي صفقة في الظروف المحددة المنصوص عليها في الاتفاقية، فإن أي صفقة تتبع عدم الدقة أو الخطأ تظل صالحة وملزمة من جميع النواحي لكل من الشركة والعميل.

2.13 لن تتحمل الشركة المسؤولية عن أي خسارة، أو ضرر، أو نفقات، أو خسارة يتكبدها العميل فيما يتعلق، بشكل مباشر أو غير مباشر، الناشئة عن على سبيل المثال لا الحصر:

1. أي خطأ أو إخفاق في تشغيل منصة التداول؛

2. أخطاء في إعدادات بوابة العميل، تحديث بوابة العميل خارج التسلسل، أي تأخير ناتج عن بوابة العميل، عدم اتباع العميل للتعليمات الموجودة على بوابة العميل؛

3. أي أجهزة أو برامج أو أخطاء في الاتصال من جانب العميل؛

4. جميع الطلبات المقدمة بموجب بيانات الوصول الخاصة بالعميل؛

5. أي إخفاق من جانب الشركة في أداء أي من التزاماتها بموجب الاتفاقية نتيجة لحدث قوة قاهرة؛

6. أفعال أو إغفالات أو إهمال أي طرف ثالث؛

7. الملاءة المالية أو تصرفات أو إغفالات أي طرف ثالث مشار إليه في الفقرة 6.1 من الجزء ب من هذه الاتفاقية؛

8. في حالة ظهور الموقف المشار إليه في الفقرة 7.1 من الجزء ب من هذه الاتفاقية؛

9. أي شخص يحصل على بيانات وصول العميل التي أصدرتها الشركة للعميل قبل إبلاغ العميل للشركة عن سوء استخدام بيانات الوصول الخاصة به؛

10. أي أطراف ثالثة غير المصرح لهم الذين لديهم حق الوصول إلى المعلومات، بما في ذلك العناوين الإلكترونية والاتصالات الإلكترونية والبيانات الشخصية وبيانات الوصول عندما يتم نقل ما ورد أعلاه بين الأطراف أو أي طرف آخر، باستخدام الإنترنت أو مرافق اتصالات الشبكة الأخرى، أو البريد أو الهاتف أو أي وسيلة إلكترونية أخرى؛

11. أي إجراءات أو إقرارات لمقدم الخدمة؛

12. تجسيد مخاطر العملة؛

13. حدوث انزلاق؛

14. أي من المخاطر والتحذيرات الواردة في وثيقة "إشعار الإفصاح عن المخاطر والتحذيرات" الموجودة على موقع الشركة الإلكتروني؛

15. أي تغييرات في معدلات الضريبة؛

16. العميل الذي يستخدم أمر وقف الخسارة المتحرك و/أو المستشار الخبير (نظام تداول تلقائي).

17. اعتماد العميل على أوامر وقف الخسارة المتحركة؛

18. الإجراءات والأوامر والتعليمات والصفقات التي أبرمها العميل بموجب هذه الاتفاقية.

19. إخفاق العميل في تقديم معلومات و/أو وثائق صحيحة.

3.13 إذا تكبدت الشركة أي مطالبات، أو أضرار، أو التزامات، أو تكاليف، أو نفقات قد تنشأ نتيجة لتنفيذ الاتفاقية و/أو فيما يتعلق بتقديم الخدمات و/أو فيما يتعلق بأي أمر، فمن المفهوم أن الشركة لا تتحمل أي مسؤولية على الإطلاق وتقع على عاتق العميل مسؤولية تعويض الشركة عن ذلك.

4.13 لن تتحمل الشركة بأي حال من الأحوال المسؤولية تجاه العميل عن أي خسائر تبعية، أو خاصة، أو غير مباشرة، أو أضرار، أو خسارة في الأرباح أو خسارة الفرص (بما في ذلك ما يتعلق بتحركات السوق اللاحقة)، أو التكاليف، أو النفقات التي قد يتكبدها العميل فيما يتعلق بالاتفاقية.

14. الإقرارات والضمانات

1.14 يقر العميل ويضمن للشركة ما يلي:

1. أن المعلومات التي قدمها العميل إلى الشركة في نموذج طلب فتح الحساب وفي أي وقت بعد ذلك صحيحة ودقيقة وكاملة وأن المستندات التي سلمها العميل صالحة وأصلية ويجب إبلاغ الشركة بأي تغييرات؛

2. لقد قرأ العميل وفهم تمامًا ويتعهد بالامتثال لشروط هذه الوثيقة (اتفاقية العميل) والمستندات المختلفة الموجودة على موقع الشركة الإلكتروني، وهي "شروط الأعمال العامة" و"إشعار الإفصاح عن المخاطر والتحذيرات" و"إجراءات تقديم الشكاوى للعملاء" و"سياسة الخصوصية" و"نموذج الحقائق الرئيسية" و"النشرة الإرشادية"، و"إقرار الرافعة المالية" و "سياسة تضارب المصالح" و"شريك التسويق (شركاء) (الأفلييت)" إن أمكن؛

3. العميل مفوض حسب الأصول لإبرام الاتفاقية ولإصدار الأوامر والتعليمات والطلبات وتنفيذ التزاماته بموجبها؛

4. يتصرف العميل بصفته صاحب الحساب (المستفيد الأول) وليس وكيلاً، أو ممثلاً، أو وصيًا، أو قيمًا نيابة عن شخص آخر. لا يجوز للعميل التصرف نيابة عن شخص آخر إلا إذا وافقت الشركة على وجه التحديد على ذلك كتابيًا وبشرط استلام جميع المستندات التي تطلبها الشركة لهذا الغرض؛

5. العميل هو الفرد الذي أكمل ووقع نموذج طلب فتح الحساب، أو إذا كان العميل شركة، فإن الشخص الذي أكمل ووقع نموذج طلب فتح الحساب بالنيابة عن العميل يقر انه مخول حسب الأصول للقيام بذلك؛

6. لن تنتهك جميع الإجراءات التي يتم تنفيذها بموجب الاتفاقية أي قانون أو قاعدة تنطبق على العميل أو على الولاية القضائية التي يقيم فيها العميل، أو أي اتفاقية يلتزم بها العميل أو يتأثر بها أي من أصول العميل أو أمواله؛

7. أقر العميل في نموذج طلب فتح الحساب، ما إذا كان شخصية بارزة سياسيًا، وسيقوم بإخطار الشركة إذا أصبح في أي مرحلة خلال هذه الاتفاقية شخصية بارزة سياسيًا؛

8. لا تعتبر أموال العميل، بأي شكل من الأشكال، عائدات عن أي نشاط غير قانوني أو تُستخدم أو يُعتزم استخدامها لتمويل الإرهاب؛

9. أن تكون أموال العميل خالية من أي حجز، أو رسوم أو تعهد أو أي أعباء أخرى؛

10. اختار العميل نوع الخدمة والأداة المالية المعينة، مع الأخذ في الاعتبار إجمالي ظروفه المالية التي يعتبرها معقولة في ظل هذه الظروف؛

11. لا توجد قيود على الأسواق أو الأدوات المالية التي سيتم فيها إرسال أي صفقات للتنفيذ، والتي تنشأ عن جنسية العميل أو دينه؛

12. سيأخذ العميل في الاعتبار أي معلومات واردة في المواد الإعلانية للشركة فقط جنبًا إلى جنب مع الوصف الكامل للخدمات المعلن عنها أو العروض الترويجية المنشورة على موقع الشركة الإلكتروني؛

13. عمر العميل أكبر من 18 عامًا.

14. لن يستخدم العميل أسعار العرض والعروض الخاصة بالشركة لأي غرض بخلاف أغراض التداول الخاصة به، ويوافق العميل على عدم إعادة توزيع أسعار العرض والعروض الخاصة بنا على أي شخص آخر سواء كانت إعادة التوزيع هذه لأغراض التداول أو لأغراض أخرى، إلا إذا تم الاتفاق على خلاف ذلك مسبقًا بين الطرفين.

15. سيستخدم العميل الخدمات التي تقدمها الشركة بموجب هذه الاتفاقية بحسن نية، وتحقيقًا لهذه الغاية، لن يستخدم العميل أي جهاز إلكتروني، أو برنامج، أو خوارزمية، أو أي استراتيجية تداول، أو أي ممارسات مراجحة (على سبيل المثال لا الحصر، إساءة استخدام وقت الاستجابة أو التلاعب بالأسعار أو التلاعب بالوقت) التي تهدف إلى التلاعب أو الاستفادة غير العادلة من الطريقة التي تقوم بها الشركة بإنشاء، أو توفير، أو نقل أسعار العرض، أو العروض الخاصة بها. بالإضافة إلى ذلك، يوافق العميل على أن استخدام أي جهاز، أو برنامج، أو خوارزمية، أو استراتيجية، أو ممارسة في تعاملاته مع الشركة بحيث لا يتعرض العميل لأي مخاطر سوقية سيكون دليلاً على أن العميل يستفيد من الشركة بشكل غير عادل.

16. يقر العميل بمحتويات إشعار الإفصاح عن المخاطر والتحذير ونموذج الحقائق الأساسية والنشرة الإرشادية المتوفرة على الموقع، ويفهم تمامًا الجوانب والفوائد والمخاطر الهامة للخدمات والمنتجات المالية التي تقدمها الشركة.

15. إقرارات العميل بالمخاطر والموافقات

1.15 يقر العميل ويقبل دون تحفظ ما يلي:

1. التداول في العقود مقابل الفروقات ليس مناسبًا للجميع ويواجه العميل مخاطر كبيرة لتكبد خسائر وأضرار نتيجة التداول في العقود مقابل الفروقات ويقبل ويعلن أنه على استعداد لتحمل هذه المخاطر. قد تشمل الأضرار خسارة جميع أمواله وأيضًا أي عمولات إضافية ونفقات أخرى لإبقاء صفقاته مفتوحة.

2. تحمل العقود مقابل الفروقات درجة عالية من المخاطرة. إن نسبة المديونية أو الرافعة المالية التي يمكن الحصول عليها غالبًا في العقود مقابل الفروقات تعني أن الإيداع الصغير أو الدفعة الأولى يمكن أن يؤدي إلى خسائر كبيرة بالإضافة إلى مكاسب. ويعني ذلك أيضًا أن الحركة الصغيرة نسبيًا يمكن أن تؤدي إلى حركة أكبر نسبيًا في قيمة استثمار العميل وهذا يمكن أن يعمل ضده وكذلك لصالحه.

3. تنطوي صفقات العقود مقابل الفروقات على مسؤولية مشروطة، ويجب على العميل أن يكون على دراية بالآثار المترتبة على ذلك وخاصة متطلبات الهامش.

4. ينطوي التداول على منصة التداول الإلكترونية على مخاطر.

5. تتوفر المخاطر والتحذيرات الواردة في اتفاقية "إشعار الإفصاح عن المخاطر والتحذيرات" على الموقع الإلكتروني للشركة.

2.15 يوافق العميل ويفهم ما يلي:

1. لن يحق له تسليم أو مطالبته بتسليم، الأصل الأساسي للعقود مقابل الفروقات، ولا ملكيته أو أي مصلحة أخرى فيه.

2. لن تكون هناك أي فائدة مستحقة على الأموال التي تحتفظ بها الشركة في حساب العميل الخاص به.

3. عند التداول في العقود مقابل الفروقات، يقوم العميل بالتداول على نتيجة سعر الأصل الأساسي ولا يتم هذا التداول في سوق منظمة، ولكن في الاسواق الغير منظمة.

3.15 يوافق العميل على توفير معلومات الاتفاقية عن طريق الموقع الإلكتروني.

4.15 يؤكد العميل أنه يتمتع بإمكانية الوصول المنتظم إلى الإنترنت ويوافق على قيام الشركة بتزويده بالمعلومات، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، معلومات حول تعديلات الشروط والأحكام والتكاليف والرسوم وهذه الاتفاقية والسياسات والمعلومات حول طبيعة ومخاطر الاستثمارات من خلال نشر هذه المعلومات على الموقع الإلكتروني.

16. القانون المعمول به والتشريعات واللوائح المعمول بها

1.16 تتم تسوية جميع النزاعات والخلافات الناشئة عن هذه الاتفاقية أو المتعلقة بها بشكل نهائي في محكمة قصر العدل في المملكة الأردنية الهاشمية.

2.16 تخضع هذه الاتفاقية لقوانين المملكة الأردنية الهاشمية.

3.16 على الرغم من أي حكم آخر في هذه الاتفاقية، عند تقديم الخدمات للعميل، يحق للشركة اتخاذ أي إجراء تراه ضروريًا وفقًا لتقديرها المطلق، لضمان الامتثال لقواعد و/أو ممارسات السوق ذات الصلة وجميع القوانين الأخرى المعمول بها.

4.16 تخضع جميع الصفقات التي تتم نيابة عن العميل للوائح المعمول بها. يحق للشركة اتخاذ أو الامتناع عن اتخاذ أي تدابير تعتبرها مرغوبة في ضوء الامتثال للوائح المعمول بها في ذلك الوقت. كما أن أي إجراءات قد يتم اتخاذها واللوائح المعمول بها ستكون ملزمة للعميل.

5.16 يجوز للعميل تقديم شكاوى إلى الشركة وفقًا "لإجراءات تقديم الشكاوى للعملاء" الموجودة على الموقع الإلكتروني. تلتزم الشركة بتقديم الخدمات المالية بالمهارة والعناية والاجتهاد اللازمين بما يحقق أفضل مصلحة لعملائنا. وتضمن الشركة أن العملاء على علم جيد بالإجراءات الداخلية المعمول بها لحل الشكاوى، وأن يتم تزويدهم بهذه التفاصيل كتابيًا.

6.16 تعتبر الشركة عضوًا في اللجنة المالية – (www.financialcommission.org) . في حالة عدم تمكن العميل والشركة من تسوية أي نزاع وفقًا للإجراءات المذكورة في الفقرة 5.16، يحق للعميل التقدم بطلب للجنة المالية في غضون خمسة وأربعين (45) يومًا من تاريخ الحادث لحل النزاع. يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على الموقع.

17. البطلان الجزئي

1.17 في حالة اعتبرت أي محكمة ذات اختصاص قضائي أي جزء من هذه الاتفاقية غير قابل للتنفيذ أو غير قانوني أو يتعارض مع أي قاعدة أو لائحة أو قانون لأي سوق أساسية أو جهة تنظيمية، فسيتم اعتبار هذا الجزء مستبعدًا من هذه الاتفاقية منذ البداية، وسيتم تفسير هذه الاتفاقية وتنفيذها كما لو أن الحكم لم يتم تضمينه مطلقًا ولن تتأثر شرعية أو قابلية تنفيذ الأحكام المتبقية من الاتفاقية، أو شرعية، أو صلاحية، أو قابلية تنفيذ هذا الحكم وفقًا للقانون و/أو اللوائح الخاصة بأي ولاية قضائية أخرى.

18. عدم ممارسة الحقوق

1.18 إن عدم سعي الشركة للحصول على تعويض عن الانتهاكات أو الإصرار على التنفيذ الصارم لأي شرط، أو حكم، من هذه الاتفاقية، أو إخفاقها في ممارسة أي أو جزء من أي حق أو تعويض يحق للشركة الحصول عليه بموجب هذه الاتفاقية لا يشكل تنازلاً ضمنيًا عنها.

19. التنازل

1.19 يجوز للشركة في أي وقت بيع، أو نقل، أو التنازل، أو الاستبدال لطرف ثالث أيًا أو كل حقوقها أو مزاياها أو التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية أو تنفيذ الاتفاقية بأكملها بشرط تقديم إشعار كتابي مسبق للعميل بخمسة (5) أيام عمل على الأقل. ويمكن القيام بذلك، على سبيل الذكر لا الحصر، في حالة الاندماج أو الاستحواذ على الشركة مع طرف ثالث، أو إعادة تنظيم الشركة، أو التصفية المقبلة للشركة، أو بيع، أو نقل كل، أو جزء من الأعمال، أو أصول الشركة إلى طرف ثالث.

2.19 من المتفق عليه والمفهوم أنه في حالة النقل أو التنازل أو التجديد الموضح في الفقرة 1.19 أعلاه، يحق للشركة الإفصاح عن و/أو نقل جميع معلومات العميل (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، البيانات الشخصية والتسجيلات والمراسلات والعناية الواجبة ووثائق هوية العميل والملفات والسجلات وسجلات تداول العميل) ونقل حساب العميل وأموال العميل كما هو مطلوب، رهنًا بتقديم إشعار كتابي مسبق للعميل بخمسة (5) أيام عمل على الأقل.

3.19 لا يجوز للعميل نقل حقوق العميل أو التزاماته بموجب الاتفاقية أو التنازل عنها أو فرض رسوم عليها أو تجديدها أو نقلها أو الزعم بالقيام بذلك دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الشركة.

20. اللغة

1.20 تكون اللغة الرسمية للشركة هي اللغة الإنجليزية ويتعين على العميل دائمًا قراءة الموقع الرئيسي والرجوع إليه للحصول على جميع المعلومات والإفصاحات المتعلقة بالشركة وأنشطتها. تعتبر الترجمة أو المعلومات المقدمة بلغات أخرى غير الإنجليزية هي لأغراض إعلامية فقط ولا تُلزم الشركة وليس لها أي أثر قانوني على الإطلاق، ولا تتحمل الشركة أي مسؤولية أو التزام فيما يتعلق بصحة المعلومات الواردة فيها.

21. مُقدم الخدمة

1.21 في الحالات التي يتم فيها تقديم العميل إلى الشركة من خلال شخص ثالث ("مُقدم الخدمة")، يقر العميل بأن الشركة ليست مسؤولة أو تتحمل تبعات عن سلوك و/أو إقرارات مُقدم الخدمة وأن الشركة ليست مُلزمة بأي اتفاقيات منفصلة مُبرمة بين العميل ومُقدم الخدمة.

2.21 يقر العميل ويؤكد أن اتفاقيته أو علاقته مع المُقدم قد تؤدي إلى تكاليف إضافية، حيث قد تكون الشركة مُلزمة بدفع رسوم عمولة أو تكاليف لمُقدم الخدمة.

3.21 يجوز للعميل الذي عرفه مُقدم الخدمة أن يطلب في أي وقت إلغاء ربطه بمُقدم خدمة محدد. وفي هذه الحالة، تحتفظ الشركة و/أو الشركات التابعة لها بالحق، وفقًا لتقديرها الخاص والمطلق، في المضي قدمًا في هذا الطلب.

4.21 يقر العميل ويوافق على أنه في حالة إحالته إلى الشركة من قبل مُقدم الخدمة عبر أي وسيلة مسموح بها:

1. يأذن العميل للشركة ويسمح للشركة بالإفصاح لمُقدم الخدمة عن تفاصيل صفقات العميل وحالة الإعداد والمعلومات الأخرى ذات الصلة اللازمة لحساب العمولات المستحقة لمُقدم الخدمة وفقًا للاتفاقية المعنية. وقد تكون هذه العمولات ذات طبيعة ثابتة أو متغيرة. ومع ذلك، لن تكشف الشركة عن جهة اتصال العميل أو معلوماته الشخصية دون الحصول على موافقة صريحة من العميل و/أو وفقًا للإشعار القانوني ذي الصلة أو أي مستند آخر معمول به، إما من خلال المساحة الشخصية للعميل (بوابة العميل) أو بوسائل أخرى.

2. تعتبر الشركة ليست مسؤولة ولن تتحمل المسؤولية عن أي إرشادات أو اقتراحات أو معلومات تتعلق بالأنشطة المالية أو عمليات التداول أو غيرها من الأنشطة التي يقدمها مُقدم الخدمة للعميل ويفهم العميل بموجب هذا أن أي اتصالات من مُقدم الخدمة قد لا تعكس المواقف أو المعايير الأخلاقية أو ثقافة الشركة، والتي لم توافق عليها الشركة.

3. يدرك العميل أنه عند مشاركة تفاصيل الاتصال الخاصة به وفقًا للفقرة 4.21 – (1)، إذا أرسل المقدم طلبات اتصال متعددة ذات طبيعة متكررة وغير مرغوب فيها، فلن تبدأ الشركة مثل هذه الإجراءات ولا تتغاضى عنها، ولن تتمكن الشركة من التدخل في هذه الاتصالات أو اتخاذ أي إجراء في هذا الصدد.

4. يقر العميل أيضًا بأن الُمقدم ليس ممثلًا رسميًا أو معتمدًا للشركة وليس مخولًا لإجراء الصفقات أو تحمل الالتزامات، أو إنشاء التزامات، أو تمثيل، أو إلزام الشركة بأي شكل من الأشكال. لا تستطيع الشركة ضمان مضمون أو سياق اتصالات مُقدم الخدمة مع العميل.

5. لن تتوسط الشركة في أي نزاعات أو خلافات بين العملاء ومُقدمي الخدمات، حيث إن جميع التفاعلات تحدث بشكل مستقل عن البيئة الداخلية للشركة.

22. تحديد الهوية

1.22 من أجل منع أي وصول غير مصرح به إلى حساب العميل، يتم التحقق من هوية العميل للعمليات التي لا تنطوي على التداول التالية:

1. تغيير كلمة مرور المساحة الشخصية (بوابة العميل)
2. تغيير نوع الأمان
3. استعادة كلمة مرور المساحة الشخصية (بوابة العميل)
4. تغيير وكيل المساحة الشخصية (بوابة العميل)
5. سحب الأموال
6. تغيير كلمة مرور الحساب
7. تغيير كلمة مرور المستثمر

2.22 يتم تنفيذ وسائل تحديد هوية العميل التي تستخدمها الشركة (مثل البريد الإلكتروني والرسائل النصية القصيرة) وطريقة تحديد هوية العميل وفقًا لـ "شروط الأعمال العامة" الموجودة على موقع الشركة الإلكتروني.

3.22 من المفهوم أنه يحق للشركة تعليق تنفيذ العمليات غير المتعلقة بالتداول إذا كانت بيانات تعريف العميل غير صالحة أو غير صحيحة لحين ارسال العميل بيانات التعريف الصحيحة.

23. تحويلات العملة

1.23 يحق للشركة، دون إشعار مسبق للعميل، إجراء أي تحويلات للعملة تراها ضرورية أو مرغوبة من أجل الإيداع في حساب العميل بعملة حساب العميل (في حالة قيام العميل بإيداع الأموال بعملة مختلفة عن عملة حساب العميل) أو الامتثال لالتزاماته أو ممارسة حقوقه بموجب هذه الاتفاقية أو إكمال أي صفقة أو أمر محدد. يجب أن تتم أي عملية تحويل من هذا القبيل من قبل الشركة بأسعار صرف معقولة حسبما تختاره الشركة، مع مراعاة أسعار السوق السائدة. يحق للشركة أن تفرض على العميل وتُقيد من حساب العميل، أو من المبلغ المودع، على النفقات المتكبدة فيما يتعلق بتحويلات العملة للعميل، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر العمولات للبنوك ورسوم تحويل الأموال والعمولات للوسطاء وما إلى ذلك.

2.23 يتحمل العميل جميع مخاطر صرف العملات الأجنبية الناشئة عن أي صفقة أو عن ممارسة الشركة لحقوقها بموجب الاتفاقية أو أي قانون.

3.23 يقر العميل ويوافق على أنه يجب عليه الالتزام في جميع الأوقات بأي لوائح لمراقبة الصرف ويتحمل أي وجميع المخاطر المرتبطة بأي لوائح لمراقبة الصرف بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أي تفويضات مطلوبة لأي صفقات عبر الحدود و/أو من خرق لوائح مراقبة الصرف هذه و/أو من أي قيود أخرى تفرضها لوائح مراقبة الصرف. بموجب هذا، يعفي العميل الشركة بشكل لا رجعة فيه من أي مطالبات مستقبلية أو محتملة ناشئة عن لوائح مراقبة الصرف.

24. متفرقات

1.24 تعتبر جميع الحقوق والتعويضات المقدمة للشركة بموجب الاتفاقية تراكمية ولا تقتصر على أي حقوق أو تعويضات منصوص عليها في القانون أو في قواعد العدالة المطلقة.

2.24 عندما يتألف العميل من شخصين أو أكثر، تكون المسؤوليات والالتزامات بموجب الاتفاقية مشتركة ومتعددة. كما يعتبر أي تحذير أو إشعار آخر يتم تقديمه إلى أحد الأشخاص الذين يشكلون العميل على أنه قد تم تقديمه لجميع الأشخاص الذين يشكلون العميل. يعتبر أي أمر يصدره أحد الأشخاص الذين يشكلون العميل قد تم تقديمه من قبل جميع الأشخاص الذين يشكلون العميل.

3.24 في حالة الوفاة أو عدم الأهلية العقلية لأحد الأشخاص الذين يشكلون العميل، فإن جميع الأموال التي تحتفظ بها الشركة أو مرشحها ستكون لصالح وبناءً على أمر الباقِ (الباقين)، كما ستكون جميع الالتزامات والمسؤوليات المستحقة للشركة مستحقة على هؤلاء الباقين.

4.24 يتم تنفيذ هذه الاتفاقية إما عن طريق (1) التوقيع الإلكتروني وفي مثل هذه الحالة يوافق كل طرف على أن هذه الاتفاقية وأي مستندات أخرى سيتم تسليمها فيما يتعلق بها يجوز التوقيع عليها إلكترونيًا، وأن أي توقيعات إلكترونية تظهر على هذه الاتفاقية أو ما شابه ذلك من مستندات أخرى هي نفس التوقيعات المكتوبة بخط اليد لأغراض الصحة وقابلية التنفيذ والمقبولية؛ أو (2) من خلال تحديد زر "أوافق"، يقوم العميل بتوقيع هذه الاتفاقية إلكترونيًا. يوافق العميل على أن التوقيع الإلكتروني هو المعادل القانوني لتوقيعه اليدوي على هذه الاتفاقية. كما يوافق العميل أيضًا على استخدام لوحة المفاتيح أو الماوس أو أي جهاز آخر لتحديد عنصر أو زر أو رمز أو فعل/إجراء مماثل، أو لتزويد الشركة أو الوصول إلى أو إجراء أي معاملة فيما يتعلق بأي اتفاقية أو إقرار أو شروط موافقة أو إفصاحات أو شروط تشكل توقيع العملاء (يشار إليه فيما يلي باسم "التوقيع الإلكتروني") والقبول والاتفاق كما لو كان العميل قد وقع بالفعل كتابيًا.

الجزء ب: أموال العميل وحساب العميل

1. أموال العميل

1.1 لا يجوز للشركة أن تحسب للعميل الأرباح أو الفوائد المكتسبة على أموال العميل (بخلاف الأرباح المكتسبة من خلال صفقات التداول من حساب (حسابات) العميل الخاص به بموجب هذه الاتفاقية) ويتنازل العميل عن جميع حقوق الفائدة. لا يجوز للشركة خلط أموال العملاء مع أموالها الخاصة، وتحتفظ في جميع الأوقات بأموال العملاء منفصلة عن أموال الشركة الخاصة.

2.1 يجوز للشركة الاحتفاظ بأموال العميل وأموال العملاء الآخرين في نفس الحساب (الحساب المجمع).

3.1 يجوز للشركة إيداع أموال العميل لدى طرف ثالث (أي وسيط، أو بنك، أو سوق، أو وكيل تسوية، أو غرفة مقاصة، أو الطرف المقابل للأسواق الغير منظمة، أو مزود خدمة دفع) الذي قد يكون لديه مصلحة ضمانيه أو امتياز أو حق مقاصة فيما يتعلق بتلك الأموال.

4.1 سيتم الاحتفاظ بأي أموال تتلقاها الشركة من العميل في حساب بنكي منفصل لأموال العميل وسيتم فصلها عن أموال الشركة الخاصة.

5.1 يجوز الاحتفاظ بأموال العميل نيابة عنه لدى طرف ثالث على النحو المبين في النقطة 4.1 أعلاه داخل أو خارج الأردن. وسيختلف النظام القانوني والتنظيمي المطبق على أي شخص خارج الأردن عن النظام المطبق في الأردن وفي حالة إعسار أو أي إخفاق آخر مماثل لذلك الشخص، قد يتم التعامل مع أموال العميل بشكل مختلف عن التعامل التي ستنطبق إذا تم الاحتفاظ بالأموال في الأردن أو من قبل الشركة مباشرة. لن تكون الشركة مسؤولة عن الملاءة المالية أو الأفعال أو الإغفالات لأي طرف ثالث مشار إليه في هذه الفقرة.

6.1 يجوز للطرف الثالث الذي ستقوم الشركة بنقل الأموال إليه الاحتفاظ بها في الحساب المجمع وقد لا يكون من الممكن فصلها عن أموال العميل الآخر أو أموال الطرف الثالث. في حالة الإعسار أو أي إجراءات مماثلة أخرى فيما يتعلق بهذا الطرف الثالث، لا يجوز للشركة أن يكون لديها سوى مطالبة غير مضمونة ضد الطرف الثالث نيابة عن العميل، وسيتعرض العميل لخطر عدم كفاية الأموال التي تتلقاها الشركة من الطرف الثالث لتلبية مطالبات العميل فيما يتعلق بالمطالبات المتعلقة بالحساب ذي الصلة. لا تقبل الشركة أي التزام أو مسؤولية عن أي خسائر ناتجة.

7.1 من المفهوم أن الربح أو الخسارة من التداول يتم إضافتها أو خصمها في حساب العميل بمجرد إغلاق الصفقة.

2. الحجز

1.2 تتمتع الشركة بحق عام بحجز جميع الأموال التي تحتفظ بها الشركة أو شركاؤها أو مرشحوها نيابة عن العميل حتى يتم استيفاء جميع التزامات العميل. يجوز تمديد الحق العام بالحجز هذا وإنفاذه لتغطية أي مطالبات ملزمة قانونًا، سواء الحالية أو المستقبلية، المتعلقة بالعميل، والناشئة عن القانون المعمول به، وقواعد الامتثال/أنظمة البطاقات/البنوك المستفيدة/مُقدمي خدمات معالجة الدفع/متطلبات مشغلي خدمات الدفع، وكذلك إذا كانت مطلوبة من قبل السلطات المختصة.

3. المعاوضة والمقاصة

1.3 إذا كان المبلغ الإجمالي المستحق على العميل يساوي المبلغ الإجمالي المستحق على الشركة (في حساب المبلغ المستحق الدفع من قبل العميل، يجب أن يؤخذ ما يلي في الاعتبار: أي مطالبات ملزمة قانونًا تتعلق بالعميل نابعة من القانون وقواعد الامتثال/أنظمة البطاقات/البنوك المستفيدة/مُقدمي خدمات معالجة الدفع/متطلبات مشغلي خدمات الدفع، وكذلك إذا كانت مطلوبة من قبل أي سلطات ذات صلة)، فسيتم تلقائيًا مقاصة الالتزامات المتبادلة لإجراء الدفع وإلغاء بعضها البعض.

2.3 إذا كان المبلغ الإجمالي المستحق الدفع من قبل طرف واحد (في حساب المبلغ المستحق من قبل العميل، يجب أن يؤخذ ما يلي في الاعتبار: أي مطالبات ملزمة قانونًا تتعلق بالعميل نابعة من القانون وقواعد الامتثال/أنظمة البطاقات/البنوك المستفيدة/مُقدمي خدمات معالجة الدفع/متطلبات مشغلي خدمات الدفع، وكذلك إذا كانت مطلوبة من قبل أي سلطات ذات صلة) تتجاوز المبلغ الإجمالي المستحق الدفع من قبل الطرف الآخر، فيتعين على الطرف الذي لديه المبلغ الإجمالي الأكبر أن يدفع الفائض إلى الطرف الآخر وسيتم الوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بالدفع والوفاء بها تلقائيًا.

3.3 يحق للشركة دمج جميع أو أي حسابات عملاء مفتوحة باسم العميل وتوحيد الأرصدة في هذه الحسابات وإجراء مقاصة لهذه الأرصدة في حالة إنهاء الاتفاقية.

4. حساب العميل

1.4 من أجل تسهيل التداول في العقود مقابل الفروقات، ستقوم الشركة بفتح حساب عميل للعميل، والذي سيتم تفعيله عند قيام العميل بإيداع الحد الأدنى من الإيداع الأولي على النحو الذي تحدده الشركة وفقًا لتقديرها من وقت لآخر. قد يختلف الحد الأدنى للإيداع الأولي وفقًا لنوع الحساب في حساب العميل. تتوفر هذه المعلومات على موقعنا الإلكتروني.

2.4 قد تقدم الشركة أنواعًا مختلفة من الحسابات ذات خصائص مختلفة وطرق تنفيذ مختلفة ومتطلبات مختلفة. يمكن الاطلاع على معلومات حول أنواع الحسابات المختلفة على الموقع الإلكتروني.

5. الحظر المؤقت لحساب العميل

1.5 يجوز للشركة حظر حساب العميل مؤقتًا دون إشعار مسبق للعميل لأي سبب وجيه، بما في ذلك في أي من الحالات التالية:

1. في حالة تقصير العميل وفقًا للفقرة 2.11 (1) من الجزء أ من هذه الاتفاقية وخلال ذلك الوقت، تطلب الشركة بشكل معقول التحقق ما إذا كان حدث تقصير قد وقع؛

2. بعد طلب العميل حظر حساب العميل مؤقتًا بموجب الفقرة 5.5 من الجزء ب من اتفاقية العميل هذه؛

3. يتم إبلاغ الشركة من مصدر موثوق بأن بيانات الوصول الخاصة بالعميل ربما تم استلامها من قبل أطراف ثالثة غير مصرح بها؛

4. يتم إبلاغ الشركة من مصدر موثوق بالإجراءات غير القانونية المحتملة أو العمليات المشكوك فيها للعميل، على النحو المنصوص عليه في الفقرة 4.1 من شروط الأعمال العامة.

5. في حالة حدوث قوة قاهرة ولمدة يستمر فيها الحدث المعني قائمًا.

6. حدث خطأ في طلب تحويل الأموال إلى حساب آخر من قبل العميل، مما أدى إلى إيداع الشركة في حساب تداول غير صحيح.

2.5 دون المساس بأي حق آخر للشركة، سيتم إلغاء حظر حساب العميل في الحالات التالية:

1. عندما تقرر الشركة، وفقًا لتقديرها الخاص، عدم حدوث حدث تقصير، حيث تم حظر حساب العميل مؤقتًا بموجب الفقرة 1.5 (1) من الجزء ب من اتفاقية العميل هذه؛

2. عندما يطلب العميل من الشركة إلغاء حظر حساب العميل بموجب الفقرة 6.5، حيث تم حظر حساب العميل مؤقتًا بموجب الفقرة 1.5 (2) من الجزء ب من اتفاقية العميل هذه؛

3. عندما تحدد الشركة سلامة بيانات الوصول و/أو عندما تصدر الشركة بيانات وصول جديدة للعميل، حيث تم حظر حساب العميل مؤقتًا بموجب الفقرة 1.5 (3) من الجزء ب من اتفاقية العميل هذه؛

4. عندما تقرر الشركة أن العميل لم يشارك في أي إجراءات أو عمليات مشكوك فيها على النحو المنصوص عليه في الفقرة 4.1 من شروط الأعمال العامة، حيث تم حظر حساب العميل مؤقتًا بموجب الفقرة 1.5 (4) من الجزء ب من اتفاقية العميل هذه؛

5. عندما لا يكون حدث القوة القاهرة موجودًا بعد الآن، حيث تم حظر حساب العميل مؤقتًا بموجب الفقرة 5.1 (5) من الجزء ب من اتفاقية العميل هذه.

3.5 خلال الفترة التي يتم فيها حظر حساب العميل، يجب على الشركة التحقق من الظروف وتحديد ما إذا كان يجب إلغاء حظر حساب العميل وإغلاقه.

4.5 في حالة اغلاق حساب العميل، تحتفظ الشركة بالحق في الحجز، بموجب الحق العام وبموجب الفقرة 2 من الجزء ب من اتفاقية العميل هذه، لأي فترة تعتبرها الشركة ضرورية، أي مبلغ تراه مناسبًا لتغطية أي مطالبات محتملة ملزمة قانونًا قد تحدث في المستقبل فيما يتعلق بالعميل، والمنبثقة من القانون المعمول به وقواعد الامتثال/أنظمة البطاقات/البنوك المستفيدة/مُقدمي خدمات معالجة الدفع/متطلبات مشغلي خدمات الدفع، وكذلك إذا كانت مطلوبة من قبل أي سلطات ذات صلة.

5.5 يحق للعميل أن يطلب من الشركة حظر حساب العميل الخاص به مؤقتًا عن طريق إرسال بريد إلكتروني على support@exness.com و/أو عن طريق الاتصال بالشركة، مع طلب حظر حساب العميل مؤقتًا في كلتا الحالتين يجب إعطاءكلمة المرور الخاصة بهاتف الحساب (رقم الهاتف المعتمد للعميل). ويجب على الشركة حظر الحساب خلال أربع وعشرون ساعة بعد تلقي الطلب المذكور.

6.5 لكي تتمكن الشركة من إلغاء حظر حساب العميل، الذي تم حظره بناءً على طلب العميل، يجب على العميل إما إرسال بريد إلكتروني إلى support@exness.com و/أو الاتصال بالشركة لطلب إلغاء حظر الحساب والإشارة أيضًا إلى كلمة

مرور هاتف الحساب (رقم الهاتف المعتمد للعميل). يتعين على الشركة إلغاء حظر حساب العميل خلال أربع وعشرين (24) ساعة بعد تلقي الطلب.

6. حسابات العملاء غير النشطة والخاملة وأرشفة بيانات العميل

1.6 إذا لم تكن هناك أي عمليات تداول والعمليات التي لا تنطوي على عمليات التداول (بما في ذلك عمليات الوكيل) لمدة 30 (ثلاثين) يومًا تقويميًا في حساب العميل برصيد أقل من 10 دولارات (أو ما يعادله اعتمادًا على عملة حساب العميل)، ومن ثم يمكن أرشفة الحساب.

2.6 عند أرشفة حساب العميل، قد تتم أرشفة جميع الصفقات الموجودة في الحساب أيضًا ولا يمكن استعادتها. ومع ذلك، بناءً على طلب العميل، يمكن للشركة توفير سجل الحساب المطلوب.

3.6 إذا استمر حساب العميل غير نشط لمدة عام أو أكثر، وبعد إخطار العميل على آخر عنوان معروف له، تحتفظ الشركة بالحق في إغلاق حساب العميل وجعله خاملاً.

4.6 دون الانتقاص من بقية أحكام الاتفاقية، يجوز استعادة الحساب الذي تم أرشفته وفقًا للفقرة 1.6 من الجزء ب من اتفاقية العميل، بناءً على طلب العميل. تبقى الأموال الموجودة في الحساب المؤرشف مستحقة للعميل ويجب على الشركة إنشاء السجلات والاحتفاظ بها وإعادة هذه الأموال بناءً على طلب العميل في أي وقت بعد ذلك.

5.6 تنطبق الفقرة 2.6 فقط فيما يتعلق بحسابات ميتاتريدر 4. تنطبق الفقرات 1.6 و3.6 و4.6 فيما يتعلق بكل من حسابات ميتاتريدر 4 وميتاتريدر 5.

6.6 إذا لم تكن هناك عمليات تداول و/أو العمليات التي لا تنطوي على عمليات التداول (بما في ذلك عمليات الوكيل) و/أو كان حساب (حسابات) العميل غير نشط لفترة من الوقت يتم تحديدها وفقًا لتقدير الشركة وحدها، ويجوز للشركة فرض قيود/قيود جزئية أو كاملة على المساحة الشخصية للعميل و/أو حساب (حسابات) العميل و/أو يجوز إنهاء هذه الاتفاقية بأثر فوري دون إشعار مسبق. حيثما ينطبق ذلك، يجب على العميل اتباع طلبات الشركة للحصول على الوثائق و/أو المعلومات من أجل استعادة الوصول الكامل إلى مساحته الشخصية و/أو حسابات التداول الخاصة به. لتجنب الشك، لن تؤثر القيود/القيود المذكورة أعلاه على قدرة العميل على سحب الأموال.

7.6 إذا، قد يتم إلغاء الأوامر المعلقة الموضوعة على حساب غير نشط على حسابات ميتاتريدر 4 و ميتاتريدر 5 لأكثر من 90 (تسعين) يومًا تقويميًا تلقائيًا.

7. الإيداع والسحب من/إلى حساب العميل

1.7 يجوز للعميل إيداع وسحب الأموال إلى حساب العميل في أي وقت خلال مدة هذه الاتفاقية باستخدام أي من طرق الدفع

المتاحة في المساحة الشخصية من وقت لآخر. يمكن الاطلاع على الحد الأدنى من متطلبات الإيداع بالإضافة إلى عمولات السحب في المساحة الشخصية. لا يجوز للشركة قبول أي مدفوعات من طرف ثالث أو مجهولة المصدر في حساب العميل.

2.7 يفهم العميل ويوافق على أنه إذا استخدم طريقة دفع واحدة، فسيستخدم نفس الطريقة لسحب الأموال ما لم يكن ذلك مبررًا وفقًا لتقدير الشركة. وفي حالة استخدام طرق دفع متعددة، ينطبق مفهوم التناسب. تحدد الشركة المتطلبات والأوامر الواجب اتباعها لعمليات السحب.

3.7 يحق للشركة أن تطلب من العميل في أي وقت معلومات و/أو وثائق إضافية لتأكيد أصل و/أو مصدر الأموال المودعة في حساب العميل. يحق للشركة رفض إيداع أو سحب العميل إذا لم تكن الشركة راضية حسب الأصول عن المعلومات و/أو الوثائق المقدمة و/أو التي تم جمعها.

4.7 يحق للشركة رفض إيداع العميل إذا لم يتم اتباع أحكام الإيداع المذكورة في المساحة الشخصية.

5.7 يحق للشركة رفض عمليات الإيداع والسحب في حالة عدم التحقق من البريد الإلكتروني ورقم الهاتف والهوية والعنوان و/أو المعلومات الأخرى المقدمة و/أو التي تم جمعها بشكل كامل من قبل الشركة أو عدم تحديثها، مع أن متطلبات هذا التحقق تخضع لتقدير الشركة وحدها.

6.7 إذا قام العميل بإيداع مبلغ، يجب على الشركة إضافة المبلغ ذي الصلة الذي استلمته الشركة بالفعل إلى حساب العميل ذي الصلة في أقرب وقت ممكن عمليًا بعد تصفية المبلغ في حساب الشركة ذي الصلة.

7.7 إذا لم يتم إيداع الأموال التي أرسلها العميل في حساب العميل عندما كان من المفترض أن يتم ذلك، فيجب على العميل إخطار الشركة وطلب منها إجراء تحقيق في معاملة التحويل. يوافق العميل على أن أي رسوم للتحقيق يجب أن يدفعها العميل ويتم خصمها من حساب العميل الخاص به أو دفعها مباشرة إلى الطرف الثالث الذي يقوم بالتحقيق. يفهم العميل ويوافق على أنه من أجل إجراء التحقيق، يجب عليه تزويد الشركة بالمستندات والشهادات المطلوبة.

8.7 دون الإخلال ببقية أحكام هذه الاتفاقية، ستجري الشركة عمليات سحب أموال العميل عند تلقي الشركة طلبًا ذا صلة من العميل المسجل في المساحة الشخصية للعميل.

9.7 عند تلقي الشركة تعليمات من العميل بسحب الأموال من حساب العميل، وما لم يتم تحديد خلاف ذلك في هذه الاتفاقية، يجب على الشركة معالجة طلب الصفقة دون تأخير لا مبرر له، وفي موعد لا يتجاوز ثلاثة (3) أيام عمل، حيثما أمكن ذلك، إذا تم استيفاء المتطلبات التالية:

1. تتضمن تعليمات السحب كافة المعلومات الضرورية؛

2. التعليمات هي إجراء تحويل إلى الحساب الأصلي الذي تم إيداع الأموال منه في الأصل في حساب العميل أو في حالة وجود موقف مثير للجدل إلى حساب ينتمي إلى العميل (بعد تقديم الأدلة ذات الصلة)؛

3. الحساب الذي سيتم إجراء التحويل فيه ملك للعميل؛

4. في لحظة الدفع، يكون لدى العميل أموال متاحة في حساب العميل الخاص به؛

5. لا يوجد أي حدث قوة قاهرة يمنع الشركة من إجراء السحب.

6. لقد استوفى العميل أي طلبات من الشركة فيما يتعلق بإعرف عميلك (KYC)، وما إلى ذلك؛

7. وقوع حدث تقصير.

8. إذا كان هناك أموال كافية متوفرة في حساب العميل لإجراء السحب وتغطية أي رسوم.

10.7 من المتفق عليه والمفهوم أن عمليات السحب لن تتم إلا تجاه العميل. لا تسمح الشركة بالسحب إلى أي طرف ثالث و/أو إلى حساب مجهول.

11.7 تحتفظ الشركة بالحق في رفض طلب السحب المقدم من العميل الذي يطلب طريقة تحويل محددة وللشركة الحق في اقتراح بديل.

12.7 قد يتحمل العميل جميع رسوم الدفع و/أو التحويل وتخصم الشركة من حساب العميل ذي الصلة هذه الرسوم.

13.7 في حالة إغلاق حساب العميل، سيتم سحب رصيده بما يتناسب مع الحسابات التي تم إجراء الودائع منها.

14.7 تعتبر الإجراءات غير القانونية التي تتم باستخدام البطاقات المصرفية و/أو الحسابات المصرفية و/أو بأي طريقة إيداع أخرى، استثناءات من الفقرة المذكورة أعلاه. في حالة اتخاذ إجراء (إجراءات) غير قانونية، يجوز للشركة استرداد الرصيد المتبقي حسب ما تراه مناسبًا. في حالة حدوث إجراء غير قانوني، قد يتم تقديم جميع البيانات إلى البنك و/أو مؤسسة الائتمان و/أو مزود خدمة الدفع و/أو ما شابه ذلك وكذلك إلى وكالات إنفاذ القانون و/أو السلطات.

15.7 في الحالات التي تم فيها تغيير نوع الحماية، تحتفظ الشركة بالحق في إجراء السحب بعد مرور فترة ثلاثة (3) أيام عمل، اعتبارًا من لحظة تغيير نوع الحماية.

16.7 دون الإخلال ببقية أحكام اتفاقية العميل، حيث يتم استخدام البطاقة المصرفية باعتبارها وسيلة للإيداع، تحتفظ الشركة بالحق في وضع حدود السحب في أنظمتها. للحصول على معلومات إضافية بخصوص حدود السحب وإجراءات السحب، يرجى الرجوع إلى المساحة الشخصية الخاصة بك. تتعهد الشركة بإرسال الأموال إلى حساب العميل وفقًا للتفاصيل المذكورة في طلب السحب. لن تكون الشركة مسؤولة عن الفترة الزمنية للتحويل.

17.7 في الحالات التي انقضى فيها أكثر من تسعين (90) يومًا منذ أن تم تمويل حساب التداول الخاص بالعميل عن طريق البطاقة المصرفية، وحيث لم يتم خلال هذه الفترة سحب الأموال من حساب التداول، ولا يجوز سحب الأموال إلا على نفس البطاقة

المصرفية للعميل و/أو بأي طريقة أخرى تحددها الشركة.

18.7 دون الإخلال ببقية أحكام اتفاقية العميل، يجوز للعميل إرسال طلب (طلبات) لسحب الأموال من المساحة الشخصية وتتعهد الشركة بإرسال الأموال إلى حساب العميل، وفقًا للتفاصيل المذكورة في طلب السحب. ولن تكون الشركة مسؤولة عن الفترة الزمنية للتحويل التالية لتنفيذ طلب السحب.

19.7 يجوز للعميل طلب تحويل الأموال إلى حساب تداول آخر، بشرط أن يدعم حساب التداول الأخير طريقة ايداع/سحب الأموال ذات الصلة. لا يجوز تنفيذ التحويل الداخلي إلا بين حسابات من نفس النوع، أو بين أنواع مختلفة من الحسابات إذا كان مبلغ التحويل أكبر من الحد الأدنى المطلوب للإيداع الأولي.

20.7 تقوم الشركة بمعالجة تحويل الأموال إلى حساب تداول آخر بعملة حساب التداول هذا.

21.7 إذا قامت الشركة عن طريق الخطأ و/أو عن دون قصد، أثناء تحويل الأموال بين حسابات التداول، بإجراء التحويل المذكور إلى حساب تداول غير صحيح، فسيتم رد المبلغ المطلوب للتحويل المذكور إلى العميل على حساب الشركة.

22.7 إذا ارتكب العميل خطأ في طلب تحويل الأموال إلى حساب آخر وأدى ذلك إلى إيداع الشركة في حساب تداول غير صحيح، فقد لا يتم استرداد أموال العميل.

23.7 يجوز للشركة رفض أي تحويل داخلي دون أي سبب وفقًا لتقديرها الخاص.

24.7 على الرغم من أي حكم آخر في هذه الاتفاقية، لن تكون الشركة مسؤولة عن أي مسؤولية تنشأ عن أي أعطال، أو إخفاقات، أو انقطاعات، أو تأخيرات تحدث في تشغيل أنظمة الطرف الثالث، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، مُقدمي خدمات الدفع والمؤسسات المصرفية. لا تضمن الشركة تشغيل أو مصداقية أو أداء أي من أنظمة الطرف الثالث ولا يمكن تحميلها المسؤولية عن أي خسائر، أو أضرار، أو مطالبات، أو نفقات يتكبدها العميل بسبب مثل هذه الأعطال أو التأخير أو الفشل في هذه الأنظمة، والتي تكون خارجة عن سيطرة الشركة.

25.7 تعمل شركة Danibrook Investments Limited، وهي شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مع الشركة ومسجلة في جمهورية قبرص برقم التسجيل HE417738 وعنوانها: Christiana Sea 28، 243، Octovriou View Court، الطابق الثالث، الشقة 301-302، 3035، ليماسول، قبرص، كمعالج للدفع للشركة.

26.7 يحق للعميل سحب أي جزء من أمواله يعادل الهامش الحر في حساب (حسابات) التداول الخاصة بالعميل، مع مراعاة أي قيود سارية فيما يتعلق بتشغيله، وأي حق أو قيد آخر على هذا السحب. تحتفظ الشركة بالحق في رفض طلبات السحب في حالة وجود أسباب معقولة لدى الشركة للاعتقاد بأن مثل هذا الطلب يتم تقديمه لإساءة استخدام "سياسة الرصيد السالب" الخاصة بالشركة.

27.7 يحق للشركة رفض و/أو تأخير عمليات السحب في حالة وجود أسباب معقولة لدى الشركة للاعتقاد بأن العميل قام بأي إجراءات محظورة على منصة التداول كما هو موضح في الجزء ج، الفقرة 2 أدناه و/أو أي حدث تقصير عن السداد كما هو موضح في الجزء (أ)، الفقرة 11 من هذه الوثيقة.

الجزء ج: منصة التداول

1. المسائل التقنية

1.1 يتحمل العميل وحده المسؤولية عن الحصول على و/أو الحفاظ على المعدات المتوافقة اللازمة للوصول إلى منصة التداول واستخدامها، والتي تتضمن على الأقل جهاز حاسوب شخصي وإمكانية الوصول إلى الإنترنت والهاتف و/أو خط وصول آخر. يعد الوصول إلى الإنترنت ميزة أساسية ويكون العميل هو المسؤول الوحيد عن أي رسوم ضرورية لضمان اتصاله بالإنترنت.

2.1 يقر العميل ويضمن أنه قام بتثبيت وتنفيذ وسائل الحماية المناسبة المتعلقة بأمن وسلامة جهاز الحاسوب الخاص به وأنه اتخذ الإجراءات المناسبة لحماية نظامه من فيروسات الحاسوب أو غيرها من المواد، أو الأجهزة، أو المعلومات، أو البيانات الضارة، أو غير المناسبة التي قد تضر الموقع الإلكتروني أو منصة التداول أو الأنظمة الأخرى للشركة. ويتعهد العميل أيضًا بحماية الشركة من أي عمليات نقل غير مشروعة لفيروسات الكمبيوتر أو غيرها من المواد أو الأجهزة الضارة أو غير المناسبة إلى منصة التداول الخاصة بالشركة من جهاز الحاسوب الشخصي الخاص به.

3.1 لن تكون الشركة مسؤولة تجاه العميل في حالة إخفاق نظام الكمبيوتر الخاص به و/أو إتلافه و/أو تدميره و/أو تنسيق سجلاته وبياناته. علاوة على ذلك، إذا واجه العميل تأخيرات وأي شكل آخر من أشكال مشاكل سلامة البيانات نتيجة لتكوين أجهزته أو سوء إدارتها، فلن تكون الشركة مسؤولة.

4.1 لن تكون الشركة مسؤولة عن أي اضطرابات و/أو تأخيرات و/أو مشاكل في أي اتصال يواجه العميل أثناء استخدام منصة التداول.

5.1 يجوز للشركة، وفقًا لتقديرها، إجراء صيانة دورية لضمان التشغيل الفعال لمنصة التداول أو في حالات الطوارئ والتي تشمل، على سبيل الذكر لا الحصر، إيقاف التشغيل و/أو إعادة التشغيل و/أو تحديث الخوادم مع أو بدون إشعار مسبق للعميل. وفي هذا الصدد، قد يتعذر الوصول إلى منصة التداول أو تكون غير صالحة للعمل وسيتم تعليق تقديم أي خدمات لفترة من الوقت. ستبذل الشركة قصارى جهدها لضمان إجراء نشاط الصيانة خارج ساعات التداول، ما لم يكن ذلك مناسبًا أو في الحالات العاجلة. يقبل العميل ويدرك أن الشركة لن تتحمل أي مسؤولية عن أي خسارة تتكبدها أثناء أنشطة الصيانة، بما في ذلك الخسارة المالية أو خسارة الفرص أو الخسارة الناجمة عن أي إجراء أو إغفال من قبل الشركة أو مزود منصة التداول.

2. الإجراءات المحظورة على منصة التداول

1.2 لا يجوز للعميل الوصول بشكل غير قانوني، أو محاولة الوصول، أو إجراء هندسة عكسية، أو التحايل بطريقة أخرى على أي إجراءات أمنية طبقتها الشركة على منصة التداول و/أو نظام (أنظمة) الحاسوب.

2.2 سيستخدم العميل منصة التداول فقط لصالح حساب العميل الخاص به وليس نيابة عن أي شخص آخر.

3.2 يُحظر تمامًا اتخاذ أي من الإجراءات التالية:

1. استخدم أي برنامج يطبق تحليل الذكاء الاصطناعي على نظام الشركة و/أو منصة التداول.

2. اعتراض، أو مراقبة، أو إتلاف، أو تعديل أي اتصال غير مخصص له.

3. استخدم أي نوع من برامج السبايدر (spider) و/أو الفيروسات و/أو الدودة (worm) أو حصان طروادة (Trojan-horse) و/أو القنبلة الموقوتة (time bomb) و/أو أي رموز و/أو تعليمات أخرى مصممة لتشويه وحذف وإتلاف و/أو تفكيك منصة التداول و/أو نظام الاتصالات أو أي نظام خاص بالشركة.

4. إرسال أي اتصالات تجارية غير مرغوب فيها، غير مسموح بها بموجب القانون المعمول به أو اللوائح المعمول بها.

5. القيام بأي شيء من شأنه أن ينتهك، أو قد ينتهك سلامة نظام الحاسوب الخاص بالشركة أو منصة التداول أو يتسبب في خلل في هذا النظام (الأنظمة).

6. اتخذ أي إجراء قد يسمح بالوصول غير النظامي و/أو غير المصرح به إلى منصة التداول.

7. استخدام (أو السماح لشخص آخر باستخدام) أي برمجيات، أو برنامج، أو تطبيق، أو جهاز آخر، بشكل مباشر أو غير مباشر، للوصول إلى المعلومات أو الحصول عليها من خلال منصة التداول أو أتمتة عملية الوصول إلى هذه المعلومات أو الحصول عليها.

8. استخدام منصة التداول بما يخالف هذه الاتفاقية.

4.2 يمكن أن تؤدي مشكلات/تأخيرات الشبكة وتأخيرات الاتصال بالإنترنت وأخطاء/تأخيرات تغذية الأسعار والأخطاء الفنية وعوامل أخرى في بعض الأحيان إلى إنشاء موقف حيث لا تعكس الأسعار المعروضة على منصة التداول أو المساحة الشخصية في الواقع أسعار السوق و/أو الأرصدة و/أو المعاملات الدقيقة والمحدثة في حسابات التداول. لا يُسمح باستخدم استراتيجيات التداول أو العمليات الأخرى التي تهدف إلى استغلال التأخير في الأسعار و/أو الأخطاء في الأسعار و/أو فروق الأسعار و/أو التداول و/أو العمولات و/أو عمولات الطرف الثالث و/أو شروط التداول الأخرى و/أو إبرام عمليات التداول بأسعار خارج السوق، أو أي خطأ فني آخر أو الاستفادة من هذه العوامل غير مسموح بها على منصة التداول أو المساحة الشخصية. حيث تحتفظ الشركة بالحق في عدم السماح بأي استغلال تعسفي لمنصة التداول و/أو الخدمات المرتبطة وفقًا لتقدير

الشركة المطلق؛ يجوز إلغاء أي صفقات تعتمد على فرص المراجحة في زمن الوصول للسعر، وفقًا لتقدير الشركة وحدها ودون الحاجة إلى إشعار مسبق. إذا اشتبهت الشركة بشكل معقول، بناءً على استراتيجية التداول الخاصة بالعميل أو أي سلوك آخر، في أن العميل يستغل عمدًا و/أو بشكل منهجي أو يحاول استغلال هذه الأخطاء في الأسعار و/أو الأسعار خارج السوق، أو فروق الأسعار، أو التداول، أو عمولات الطرف الثالث، و/أو أي خطأ فني آخر قد تواجهه الشركة كما هو موضح في هذا القسم، يحق للشركة اتخاذ واحد أو أكثر من الإجراءات المضادة التالية:

1. تقييد أو منع وصول العميل إلى منصة التداول؛

2. إنهاء الاتفاقية فورًا وفقًا للجزء أ، القسم 10؛

3. إغلاق حساب العميل و/أو إغلاق جميع الحسابات المعنية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، جميع الحسابات الأخرى التي يحتفظ بها صاحب الحساب نفسه و/أو حسابات عميل آخر والتي تعتبرها الشركة مشاركة في النشاط المذكور أعلاه فورًا عن طريق تقديم إشعار كتابي؛

4. اتخاذ الإجراءات القانونية تجاه أي خسائر تكبدتها الشركة.

5. إجراء التصحيحات أو التعديلات اللازمة على الحساب (الحسابات) المعنية بما في ذلك، على سبيل الذكر لا الحصر، تعديل فروق الأسعار/العمولات المتاحة للعميل.

6. تقييد الوصول إلى الحساب (الحسابات) المعني بالتدفق وعروض الأسعار القابلة للتداول الفوري بما في ذلك، على سبيل الذكر لا الحصر، تقديم عروض الأسعار اليدوية فقط وتقديم أي طلبات للحصول على موافقة مسبقة من الشركة؛

7. الإلغاء من الحساب (الحسابات) الذي يتضمن أي أرباح تجارية تاريخية يمكن للشركة توثيقها على أنها تم اكتسابها من خلال إساءة استخدام السيولة في أي وقت أثناء العلاقة مع العميل؛

8. إزالة/إنهاء/إلغاء أو تعديل أي شروط تداول قياسية و/أو مخصصة أو مزايا مقدمة للعميل وفقًا للجزء هـ، القسم 7، أو تقييد فتح/تعديل/إغلاق التداول.

9. اتخاذ أي إجراء آخر يعتبر ضروريًا وفقًا لتقدير الشركة.

10. مصادرة أي أرباح و/أو إيرادات تم الحصول عليها بشكل مباشر أو غير مباشر من هذه الأخطاء و/أو فرض رسوم إضافية على العميل في هذه الحالات و/أو إلغاء أي ربح/خسارة ناتجة واسترداد مبلغ الإيداع الأصلي باستثناء أي رسوم إيداع وسحب و/أو مقاصة الأرصدة من أي مبالغ غير مبررة ناتجة عن مثل هذه الأخطاء.

11. رفض قيام العميل بسحب الأموال من حساب العميل.

5.2 إذا اشتبهت الشركة بشكل معقول، بناءً على استراتيجية التداول الخاصة بالعميل أو العمليات الأخرى، في أي شكل من

أشكال تقنيات التداول المحظورة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الربح الخالي من المخاطر، عمليات حساب العميل التي تشير إلى أن العميل يهدف إلى استغلال و/أو الاستفادة من عرض التحويل الداخلي، أو التداول المسبق (front running) أو الضخ والتفريغ (pump and dump) أو التداول من الداخل (insider trading) أو تداول الأخبار (news trading)، والانتحال(spoofing): تقديم أوامر كبيرة وإلغائها بسرعة للتلاعب بالأسعار وخداع المتداولين الآخرين أو المراجحة أو مراجحة المبادلة أو غسل التداول أو تداول البوت أو التداول في وقت الاستجابة أو عمليات حساب العميل أو أنماط نشاط التداول الخاصة بالعميل التي تشير إلى أن العميل يهدف فقط إلى الاستفادة ماليًا دون أن يكون مهتما حقًا بالتداول في الأسواق و/أو تحمل مخاطر السوق، والتحوط الداخلي داخل حساب العميل و/أو بالتنسيق مع أطراف أخرى، استغلال سياسة الشركة "لا يوجد رصيد سلبي" و/أو الاحتيال و/أو التلاعب و/أو استرداد الأموال النقدية / المراجحة الإضافية، والتداول بهدف وحيد هو توليد عمولة من طرف ثالث، والتداول حصريًا و/أو أغلبية الأحجام خلال فترات عدم السيولة واستخدام وكالات التشغيل بسوء نية والتحوط بسوء نية واستخدام الرافعة المالية المفرطة وإساءة استخدام فجوة الأسعار "المتوقعة" والتداول على أسعار خارج السوق والتقلب وإثقال كاهل النظام بالأوامر وتشغيل حسابات متعددة والتي تشمل (1) الحسابات التي تعمل من نفس الموقع، (2) استخدام/الإشارة إلى نفس عنوان بروتوكول الانترنت / المعرف / رقم الهاتف / وما إلى ذلك، (3) حسابات متعددة تعرض نفس أنماط الإيداع والسحب، (4) الحسابات التي تظهر أنماط تداول مماثلة أو متطابقة أو (5) الحسابات التي تتشارك نفس الجهاز أو أي أشكال أخرى من النشاط الخادع أو الاحتيالي، ستشكل جميع الصفقات المنفذة و/أو الأرباح أو الخسائر المكتسبة على أنها غير صالحة. في هذه الظروف، تحتفظ الشركة بالحق في إغلاق/تعليق/حظر (إما بشكل مؤقت أو دائم) جميع حسابات العميل و/أو حسابات عميل آخر والتي تعتبر الشركة أنها مشاركة في النشاط المذكور أعلاه و/أو إلغاء جميع الصفقات و/أو تعليق/إغلاق أي صفقات أو منع تعديلها/فتحها و/أو حظرها أو إلغاء أو إبطال أي تحويلات داخلية و/أو تعطيل عمليات السحب الآلي و/أو تغيير/تقليل الرافعة المالية و/أو تعطيل المستشار الخبير (نظام تداول تلقائي) و/أو إلغاء أو إبطال أي أرباح، و/أو إزالة أي شروط أو مزايا قياسية و/أو مخصصة للتداول، و/أو تغيير/زيادة متطلبات الهامش تُفرض على حسابات التداول رسومًا إدارية يومية على صفقاتها المفتوحة و/أو أي إجراء تراه الشركة مناسبًا.

في ضوء ما ورد أعلاه، سيتم منع العملاء منعًا باتًا من فتح أي حساب (حسابات) تداول جديدة والتداول مع الشركة. ومع ذلك، في الحالات التي ينجح فيها العميل في فتح حساب والتداول مع الشركة بسبب أي خطأ تقني و/أو بشري، تحتفظ الشركة بكل الحق في إغلاق حساب العميل فورًا عند تحديد هويته، وإلغاء أي ربح/خسارة ناتجة واسترداد مبلغ الإيداع الأصلي، باستثناء أي رسوم إيداع وسحب.

6.2 طورت الشركة وستواصل تطوير، أي أدوات ضرورية للإفصاح عن الوصول الاحتيالي و/أو غير القانوني إلى منصة التداول واستخدامها؛ سيتم حل أي نزاع ينشأ عن هذا النشاط التجاري الاحتيالي و/أو المحظور من قبل الشركة وفقًا لتقدير الشركة الوحيد والمطلق، وبالطريقة التي تعتبر الأكثر عدالة لجميع الأطراف المعنية؛ سيكون هذا القرار نهائيًا و/أو ملزمًا لجميع المشاركين. بالإضافة إلى ذلك، يُمنع منعًا باتًا استخدام أي برنامج بطريقة لها تأثير سلبي كبير على أداء خوادم الشركة وتمنع الشركة من تقديم أفضل خدمة ممكنة للعملاء فيما يتعلق بتنفيذ الأمر.

7.2 إذا كانت الشركة تشتبه بشكل معقول في أن العميل قد استخدم أو يستخدم أي برنامج، والتي تهدف إلى تطبيق أي نوع من تحليل الذكاء الاصطناعي على منصة التداول و/أو نظام (أنظمة) الكمبيوتر، يحق للشركة، وفقًا لتقديرها المطلق، اتخاذ واحد

أو أكثر من الإجراءات/التدابير المضادة التالية:

1. تقييد و/أو منع وصول العميل إلى منصة التداول بشكل كامل؛
2. حظر و/أو إلغاء بيانات الوصول و/أو رموز الوصول؛
3. إنهاء الاتفاقية فورًا؛
4. إغلاق حساب العميل على الفور؛
5. تعطيل فتح و/أو إغلاق و/أو تعديل الصفقة؛
6. اتخاذ الإجراءات القانونية عن أي خسائر تلحق بالشركة.
7. إزالة/إنهاء/إلغاء أو تخصيص أي شروط أو مزايا تداول مقدمة للعميل.

في ظل هذه الظروف، تحتفظ الشركة بالحق في مصادرة أي أرباح و/أو إيرادات تم الحصول عليها بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الانخراط في مثل هذا النشاط التجاري المحظور و/أو فرض رسوم إضافية على العميل في هذه الحالات. علاوة على ذلك، يحق للشركة إخطار أي أطراف ثالثة معنية بانتهاك هذا الفقرة.

علاوة على ذلك، يقر العميل ويوافق على أنه يجوز للشركة تصفية أي عقود أو صفقات معلقة للعميل لدى الشركة بمجرد اغلاق حساب العميل. ونتيجة لما سبق، سيتم منع العميل من فتح أي حساب (حسابات) تداول جديدة أو التداول مع الشركة. ومع ذلك، تحتفظ الشركة بالحق في إغلاق حساب العميل فورًا عند تحديد هويته، وإلغاء أي ربح/خسارة ناتجة واسترداد مبلغ الإيداع الأصلي، باستثناء أي رسوم إيداع وسحب، في الحالات التي يجوز فيها للعميل فتح حساب بنجاح والتداول مع الشركة بسبب أي خطأ تقني و/أو بشري.

8.2 إذا قررت الشركة بشكل معقول أن العميل إما أن يستفيد مرة واحدة أو بشكل منهجي من مُغذي الاسعار / عمولات الأسعار غير الفعالة أو المتأخرة أو الخاطئة، أو يستخدم معرفة داخلية حول الطريقة التي ستتحرك بها الأسعار، أو يتلاعب بالسعر الذي يكتسب نظرة مُستقبلية للتحركات قبل حدوثها، من خلال التداول عليها، تحتفظ الشركة بالحق بين الآخرين دون حصر في (أ) تعديل السعر (الأسعار) و/أو فرق السعر المُقدم للعميل، (ب) تأخير تأكيد السعر و/أو إعادة تسعير السعر المعروض. (ج) تقييد وصول العميل إلى منصة التداول و/أو تقديم عروض الأسعار اليدوية فقط، (د) إلغاء أي ربح/خسارة يتم تحقيقها، بشرط أن تتمكن من توثيق أن أرباح التداول هذه قد تم الحصول عليها نتيجة لإساءة استخدام السعر (الأسعار) في أي وقت أثناء العلاقة مع العميل، (هـ) الإنهاء الفوري للعلاقة مع العميل عن طريق إشعار كتابي، (و) تغيير شروط التداول، (ز) لتقييد فتح/تعديل أو إغلاق الصفقات.

9.2 تحتفظ الشركة بالحق في تعطيل و/أو تمكين و/أو إنهاء أي خادم خاص افتراضي يتم تقديمه للعميل في أي وقت مع أو

بدون أي إشعار، دون أن تكون ملزمة بتقديم أي تفسير أو تبرير، إذا كان لديها أسباب كافية للاعتقاد بأن استراتيجية التداول الخاصة بالعميل تفرض تهديدًا على التشغيل السلس للشركة لمرافق التداول الخاصة بها أو عندما يسيء العميل استخدام أنظمة الشركة وشروط التداول دون مصلحة حقيقية في التعرض للسوق / المضاربة و/أو لأي سبب آخر كما هو محدد في هذه الاتفاقية بغض النظر عما إذا تم استخدام خادم خاص افتراضي أثناء استراتيجيات التداول هذه.

3. سلامة الوصول إلى البيانات

1.3 يحق للعميل الوصول إلى البيانات، وذلك لتقديم الطلبات من حساب العميل الخاص به وتنفيذ العمليات المختلفة. ويوافق العميل على الحفاظ على سرية هذه البيانات وعدم الإفصاح عن أي بيانات وصول لأي شخص.

2.3 يجوز للعميل تغيير بيانات الوصول الخاصة به على مساحته الشخصية باستثناء اسم المستخدم وعنوان البريد الإلكتروني وكلمة مرور الهاتف.

3.3 لا يجوز للعميل تدوين بيانات الوصول الخاصة به. إذا تلقى العميل إخطارًا كتابيًا برموز الوصول الخاصة به، فيجب عليه إتلاف الإشعار على الفور.

4.3 يوافق العميل على إخطار الشركة على الفور إذا كان يعلم أو يشتبه في أن بيانات الوصول الخاصة به قد تم أو ربما تم الإفصاح عنها لأي شخص غير مصرح له. ستتخذ الشركة بعد ذلك خطوات لمنع أي استخدام آخر لبيانات الوصول هذه وستصدر للعميل بيانات وصول بديلة. لن يتمكن العميل من تقديم أي أوامر أو تنفيذ أي عمليات لا تنطوي على التداول حتى يتلقى بيانات الوصول البديلة.

5.3 يوافق العميل على أنه سيتعاون مع أي تحقيق قد تجريه الشركة في أي سوء استخدام أو سوء استخدام مشتبه به لبيانات الوصول الخاصة به.

6.3 يقر العميل بأن الشركة لا تتحمل أي مسؤولية إذا حصل أطراف ثالثة غير مصرح لهم على الوصول إلى المعلومات، بما في ذلك العناوين الإلكترونية والاتصالات الإلكترونية والبيانات الشخصية وبيانات الوصول عندما يتم نقل ما ورد أعلاه بين الأطراف و/أو أي طرف آخر، باستخدام الإنترنت أو مرافق اتصالات الشبكة الأخرى، أو البريد، أو الهاتف، أو أي وسيلة إلكترونية أخرى.

7.3 من المتفق عليه والمفهوم أن جميع الأوامر التي يتم إجراؤها عبر منصة التداول والعمليات التي لا تنطوي على التداول على المساحة الشخصية تعتبر صادرة عن العميل وملزمة له.

4. الملكية الفكرية

1.4 لا تنقل هذه الاتفاقية مصلحة في منصة التداول أو إليها، ولكنها تنقل فقط حق محدود وغير حصري في استخدام منصة

التداول وفقًا لشروط هذه الاتفاقية.

2.4 لا يوجد في هذه الاتفاقية ما يشكل تنازلاً عن حقوق الملكية الفكرية للشركة أو لأي طرف ثالث.

3.4 يُسمح للعميل بتخزين وعرض وتحليل وتعديل وإعادة تنسيق وطباعة المعلومات المتاحة له من خلال الموقع الإلكتروني أو منصة التداول. ولا يجوز للعميل نشر هذه المعلومات أو نقلها أو إعادة نَسخها، كليًا أو جزئيًا، بأي شكل من الأشكال إلى أي طرف ثالث دون موافقة كتابية صريحة من الشركة. لا يجوز للعميل تغيير أو حجب أو إزالة أي حقوق نشر أو علامة تجارية أو أي إشعارات أخرى يتم تقديمها فيما يتعلق بالمعلومات.

4.4 يوافق العميل على عدم إعادة استنساخ، أو تكرار، أو نسخ، أو تعديل، أو إصلاح، أو تطوير، أو إعادة بيع أي جزء من منصة التداول.

الجزء د: شروط التداول

1. التنفيذ

1.1 إجراءات التداول الخاصة بالشركة (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أنواع الأوامر وطريقة التنفيذ) مفصلة في اتفاقية "شروط الأعمال العامة" الموجودة على موقع الشركة الإلكتروني.

2.1 من المفهوم أنه فيما يتعلق بالصفقات الفردية، اعتمادًا على نوع حساب العميل الذي يحتفظ به كل عميل، ستقوم الشركة إما بتنفيذ الأوامر باعتبارها طرف مقابل في صفقة معينة وفي هذه الحالة ستكون الشركة هي مكان التنفيذ أو ستقوم بإرسال الأوامر للتنفيذ إلى طرف ثالث (المعروفة باسم المعالجة المباشرة، STP)، وفي هذه الحالة لن تعمل الشركة باعتبارها طرف مقابل في الصفقة وسيكون مكان التنفيذ طرفًا ثالثًا.

3.1 يتم تقديم الطلبات من قبل العميل مع الشركة، باستخدام بيانات الوصول على منصة التداول، من خلال جهاز الحاسوب الشخصي المتوافق الخاص بالعميل والمتصل بالإنترنت. يحق للشركة الاعتماد والتصرف بناءً على أي أمر يتم تقديمه باستخدام بيانات الوصول على منصة التداول دون أي استفسار إضافي للعميل وستكون أي أوامر من هذا القبيل ملزمة للعميل.

4.1 الشركة ليست ملزمة، ما لم يتم الاتفاق على غير ذلك في الاتفاقية، بمراقبة العميل أو تقديم المشورة له بشأن حالة أي صفقة أو إغلاق أي صفقات مفتوحة للعميل. ومن المتفق عليه أنه إذا قررت الشركة القيام بذلك، فسيتم ذلك على أساس تقديري ولن يعتبر تعهدًا بالالتزام بالاستمرار. لا تتحمل الشركة أي واجبات ائتمانية تجاه العميل. تقع على عاتق العميل مسؤولية مراقبة صفقاته في جميع الأوقات.

5.1 يقر العميل ويوافق على أن الشركة لها الحق، من جانب واحد وبأثر فوري، في تعليق أو إنهاء (في أي وقت، مع أو بدون سبب أو إشعار مسبق) كل أو أي جزء من أي خدمات أو الوصول إلى أي خدمة، لتغيير طبيعة أو تكوين أو توفر أي خدمة،

أو فرض قيود على التعرض التجاري أو تغيير الحدود الموضوعة على التداول الذي يجريه العميل من خلال أي منصة تداول على أي / جميع الحسابات.

2. رفض أوامر العميل وطلباته وتعليماته

1.2 دون الإخلال بأي أحكام أخرى هنا، يحق للشركة رفض قبول و/أو نقل أو الترتيب لتنفيذ أي أمر للعميل في العقود مقابل الفروقات، لأي سبب وجيه بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي من الحالات التالية التي تنطبق على العقود مقابل الفروقات:

1. إذا كان الأمر يسبق عرض الأسعار الأول في منصة التداول عند افتتاح السوق؛

2. في ظل ظروف السوق غير العادية؛

3. إذا كان العميل قد قدم مؤخرًا عددًا غير معقول من الطلبات مقارنة بعدد الصفقات؛

4. إذا كان الهامش الحر للعميل أقل من الهامش الأولي أو الهامش الضروري أو لم تكن هناك أموال مقاصة متاحة مودعة في حساب العميل لدفع جميع رسوم الأمر المعين؛

5. من المستحيل المضي قدمًا في أمر ما بسبب حجمه أو سعره، أو أن الصفقة المقترحة بهذا الحجم (صغير جدًا أو كبير جدًا)، بحيث لا ترغب الشركة في قبول هذا الأمر، أو تعتقد الشركة أنها لن تكون قادرة على التحوط من الصفقة المقترحة في السوق الأساسية، أو أنه من المستحيل تنفيذ الأمر بسبب ظروف السوق الأساسية ذات الصلة؛

6. عندما تشتبه الشركة في أن العميل متورط في أنشطة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو غيرها من الأعمال الإجرامية؛

7. نتيجة لأي طلب مقدم من قبل السلطات التنظيمية و/أو الإشرافية في الأردن و/أو بناءً على أمر من المحكمة؛

8. عندما تكون شرعية الأمر أو صحته موضع شك؛

9. عدم وجود تفاصيل أساسية للأمر أو أن الأمر غير واضح أو له أكثر من تفسير؛

10. حجم الصفقة أقل من الحد الأدنى لحجم الصفقة للعقد مقابل الفروقات المحدد كما هو موضح في مواصفات العقد؛

11. لم يتم الحصول على عرض أسعار من الشركة أو أن عرض الأسعار الذي حصلت عليه الشركة هو عرض أسعار إرشادي أو أن عرض الأسعار خاطئ بشكل واضح أو أن عرض الأسعار عبارة عن خطأ في التسعير (سبايك)؛

12. تعطل الاتصال بالإنترنت أو الاتصالات؛

13. وقوع حدث قوة قاهرة؛

14. في حالة التقصير الفعلي أو المشتبه فيه للعميل؛

15. أرسلت الشركة إشعارًا بإنهاء الاتفاقية إلى العميل؛

16. إخفاق العميل في تلبية طلب الهامش الخاص بالشركة؛

17. تم حظر حساب العميل مؤقتًا أو أصبح خاملاً أو مغلقًا.

18. في حالة حدوث أي إجراءات محظورة و/أو تقنيات تداول محظورة على منصة التداول، كما هو موضح في الجزء ج القسم 2 أعلاه.

3. متطلبات الهامش

1.3 يتعين على العميل إيداع الهامش الأولي و/أو الهامش المتحوط والحفاظ عليه بالمبلغ الذي حددته الشركة في وقت فتح الصفقة.

2.3 يجب على العميل، دون إشعار أو طلب من الشركة، الاحتفاظ برصيد كافٍ في حساب العميل في جميع الأوقات لتلبية متطلبات الهامش بشكل مستمر. يجب على العميل في جميع الأوقات تلبية متطلبات الهامش التي تحسبها الشركة. تقع على عاتق العميل مسؤولية التأكد من أنه يفهم كيفية حساب الهامش.

3.3 يحق للشركة، وفقًا للوائح المعمول بها، زيادة أو خفض متطلبات الهامش لأي أو جميع العملاء لأي مراكز مفتوحة أو جديدة في أي وقت، وفقًا لتقدير الشركة وحدها دون إشعار مسبق. أي زيادة في متطلبات الهامش ستكون مستحقة الدفع فورًا بناءً على طلب الشركة. لن تزيد الشركة أو تخفض متطلبات الهامش إلا عندما تعتبر الشركة ذلك ضروريًا أو مرغوبًا فيه بشكل معقول، على سبيل المثال ولكن دون حصر، استجابةً لأي مما يلي أو تحسبًا له:

1) حدث تقصير؛
2) تغيير في السوق التي تتعلق بها معاملاتك الهامشية أو في الأسواق المالية بشكل عام؛
3) أخبار اقتصادية قادمة (متوقع حدوثها) و/أو أخبار السوق التي قد تؤثر سلبًا على أي مراكز هامش؛
4) عندما يغير العميل نمط التداول مع الشركة و/أو شركة تابعة بحيث تحدد الشركة وفقًا لتقديرها المعقول أن هناك حاجة إلى هامش إضافي لإدارة المخاطر المرتبطة بمعاملات العملاء؛
5) عندما يقوم العميل بإجراءات محظورة على منصة التداول وكجزء منها، تتركز أنشطة التداول الخاصة بالعميل في تداول زوج عملات معين أو أداة أساسية.

يقع على عاتق العميل وحده مسؤولية مراقبة حساب العميل بحيث يحتوي الحساب في جميع الأوقات على رصيد كافٍ لتلبية متطلبات الهامش. يجوز للشركة رفض أي طلب إذا كان رصيد حساب العميل غير كافٍ لتلبية متطلبات الهامش، وقد تؤخر معالجة أي طلب أثناء تحديد حالة الهامش للحساب.

4.3 تقع على عاتق العميل مسؤولية التأكد من فهمه لكيفية حساب الهامش.

5.3 يحق للشركة تغيير متطلبات الهامش مع إشعار مسبق للعميل. في هذه الحالة، يحق للشركة تطبيق متطلبات الهامش الجديدة على الصفقات الجديدة والصفقات المفتوحة بالفعل.

6.3 تنطبق متطلبات الهامش المنخفض لأداة مالية محددة على جميع الصفقات المفتوحة لهذه الأداة المالية.

7.3 تحتفظ الشركة بالحق في زيادة أو نقصان حجم متطلبات الهامش، قبل إغلاق و/أو بعد فتح السوق, حول فترات الاستراحة التداول, وعطلات نهاية الأسبوع والعطلات الرسمية. يتم نشر المعلومات حول الأطر الزمنية التي يتم خلالها تفعيل متطلبات الهامش المتزايدة في المساحة الشخصية للعميل و/أو بوابة العميل و/أو على موقع الشركة الإلكتروني.

8.3 ستؤدي زيادة مبلغ التحوط في حسابات التداول (وبالنسبة للأصول الأساسية التي تخضع لهامش التحوط) إلى تقليل متطلبات الهامش لأوامر التحوط الجديدة.

9.3 يتم التعامل مع تقليل مبلغ التحوط في حسابات التداول (وبالنسبة للأصول الأساسية الخاضعة لهامش التحوط) على أنه فتح صفقة جديدة وسيؤدي إلى تغيير تناسبي (بناءً على المبلغ) في متطلبات الهامش على الصفقات المفتوحة مسبقًا للأداة المالية المقابلة.

10.3 يمكن الاطلاع على متطلبات الهامش المطبقة على العقود مقابل الفروقات المختلفة في قسم مواصفات العقد على الموقع الإلكتروني التالي https://www.exness.jo/contractspecifications إذا انخفض رصيد السهم في أي وقت عن نسبة معينة من الهامش اللازم، المحدد في قسم مواصفات العقد على الموقع الإلكتروني، يحق للشركة إغلاق أي أو جميع الصفقات المفتوحة للعميل دون موافقة العميل أو أي إشعار كتابي مسبق له. من أجل تحديد ما إذا كان العميل قد خرق هذه الفقرة، فإن أي مبالغ مشار إليها فيها وغير مقومة بعملة حساب العميل يجب أن تعامل كما لو كانت مقومة بعملة حساب العميل عن طريق تحويلها إلى عملة حساب العميل، بأسعار صرف معقولة تحددها الشركة، مع مراعاة أسعار السوق السائدة.

11.3 إذا تم إرسال إشعار نداء الهامش إلى بوابة العميل، فلن يتمكن العميل من فتح أي صفقات جديدة، باستثناء الحالات التي تسمح بها الشركة، مراكز التحوط لتقليل الهامش. وفي حال أخفق العميل في تلبية طلب الهامش، فسيتم إغلاق صفقاته المفتوحة بدءًا من الصفقات الأقل ربحًا.

12.3 يتحمل العميل مسؤولية إخطار الشركة بمجرد اعتقاده أنه لن يتمكن من الوفاء بدفعة طلب الهامش عند استحقاقها.

13.3 يجب دفع الهامش بأموال نقدية بعملة حساب العميل.

14.3 يتعهد العميل بعدم إنشاء أو الاحتفاظ بأي مصلحة ضمانية من أي نوع، أو الموافقة على التنازل عن أو نقل أي من الهامش المحول إلى الشركة.

15.3 يجوز للشركة حسب تقديرها المطلق، في أي وقت مع أو بدون إشعار كتابي مسبق، زيادة مستوى الإيقاف أو تغيير الهامش المطلوب لحساب التداول، كما يجوز لها إغلاق أي مراكز مفتوحة للعميل أو إيقاف مراكزه أو حساب التداول بالكامل إذا انخفض مستوى الهامش إلى ما دون 100%.

4. أوامر وقف الخسارة المتحركة والمستشار الخبير (نظام تداول تلقائي) وأوامر إيقاف الخسارة

1.4 يوافق العميل على أن عمليات التداول باستخدام الوظائف الإضافية لمحطة التداول الخاصة بالعميل مثل أمر وقف الخسارة المتحرك و/أو المستشار الخبير (نظام تداول تلقائي) و/أو أي عمليات آلية أخرى يتم تنفيذها بالكامل تحت مسؤولية العميل، حيث إنها تعتمد بشكل مباشر على محطة التداول الخاصة به ولا تتحمل الشركة أي مسؤولية على الإطلاق. تحتفظ الشركة بالحق في قبول أو رفض استخدام الوظائف الإضافية لمحطة تداول العميل، وفقًا لتقديرها الخاص، وفي حالة تأثير هذه الوظائف الإضافية على موثوقية و/أو التشغيل السلس و/أو استقرار منصة التداول الخاصة بالشركة، يجب إنهاء العلاقة مع العميل فورًا عن طريق إشعار كتابي و/أو اتخاذ أي إجراءات تعتبر مناسبة.

2.4 يوافق العميل على أن تقديم أمر وقف الخسارة المتحرك لن يحد بالضرورة من الخسائر إلى المبالغ المقصودة، لأن ظروف السوق قد تجعل من المستحيل تنفيذ مثل هذا الأمر بالسعر المحدد ولا تتحمل الشركة أي مسؤولية على الإطلاق.

5. تأكيدات عمليات التداول وإعداد التقارير

1.5 ستوفر الشركة للعميل إمكانية الوصول عبر الإنترنت إلى حساب العميل الخاص به عبر منصة التداول، والتي ستزوده بالمعلومات الكافية، بما في ذلك معلومات عن حالة الطلب (الطلبات) وحالة حساب العميل والرصيد في حساب العميل وتأكيدات عمليات التداول فيما يتعلق بكل أمر تم تنفيذه.

2.5 ستكون تأكيدات عمليات التداول متاحة على منصة التداول قبل إغلاق مكتب الدعم في يوم العمل الذي يلي يوم تنفيذ الأمر.

3.5 إذا كان لدى العميل سبب للاعتقاد بأن التأكيد غير متسق أو إذا لم يتلق العميل أي تأكيد (على الرغم من إجراء الصفقة)، فيجب على العميل الاتصال بالشركة. تعتبر تأكيدات عمليات التداول، في حالة عدم وجود خطأ واضح، حاسمة ما لم يقم العميل بإخطار الشركة كتابيًا بخلاف ذلك خلال (2) يومي عمل بعد يوم استلام تأكيد عملية التداول المذكور.

الجزء هـ: شروط تداول العقود مقابل الفروقات

1. تنفيذ أوامر العقود مقابل الفروقات

1.1 يمكن تقديم الأوامر وتنفيذها (إذا سُمح بذلك) تغييرها أو إزالتها خلال ساعات التداول لكل عقد مقابل الفروقات المعلنة على موقع الشركة الإلكتروني، ووفقًا لما تعدله الشركة من وقت لآخر، وإذا لم يتم تنفيذها، فستظل سارية خلال جلسة التداول التالية (حسب الاقتضاء). سيتم ترحيل جميع الصفقات الفورية المفتوحة إلى يوم العمل التالي عند نهاية العمل في السوق الأساسية ذات الصلة، مع مراعاة حقوق الشركة في الإغلاق الفوري للصفقة المفتوحة. سيتم ترحيل جميع الصفقات الفورية المفتوحة إلى يوم العمل التالي عند نهاية العمل في السوق الأساسية ذات الصلة، مع مراعاة حقوق الشركة في الإغلاق الفوري للصفقة المفتوحة.

2.1 لن تكون الشركة ملزمة بترتيب تنفيذ أوامر العميل فيما يتعلق بأي عقد مقابل الفروقات خارج ساعات التداول العادية التي تظهر على موقع الشركة.

3.1 تكون الأوامر صالحة وفقًا لنوع ووقت الأمر المحدد، على النحو الذي يحدده العميل. وإذا لم يتم تحديد مدة صلاحية الأمر، فإنه يكون صالحاً لمدة غير محددة. ومع ذلك، يجوز للشركة حذف واحد أو كل الأوامر المعلقة إذا وصل رصيد حساب العميل إلى الصفر و/أو لأي سبب مبرر آخر.

4.1 لا يمكن تغيير الأوامر أو إزالتها في حالة إرسال تأكيد عملية التداول أو تنفيذها أو يجري تنفيذها أو إغلاق السوق. لا يحق للعميل تغيير أو إزالة حد البيع وأخذ الأرباح إذا وصل السعر إلى مستوى تنفيذ الأمر.

5.1 يجوز للعميل تغيير تاريخ انتهاء الأوامر المعلقة.

2. عروض الأسعار

1.2 تقدم الشركة عروض الأسعار مع الأخذ في الاعتبار سعر الأصل الأساسي، ولكن هذا لا يعني أن هذه الأسعار تقع ضمن أي نسبة مئوية محددة من سعر الأصل الأساسي. عندما يتم إغلاق السوق الأساسي ذي الصلة، فإن عروض الأسعار المقدمة من الشركة ستعكس ما تعتقد الشركة أنه سعر العرض والطلب الحالي للأصل الأساسي ذي الصلة في ذلك الوقت. ويقر العميل بأن الشركة ستحدد عروض الأسعار هذه وفقًا لتقديرها المطلق.

2.2 من المسلم به والمفهوم بموجب هذا أن أي عروض أسعار معروضة على منصة التداول و/أو محطة العميل تعتبر إرشادية في وقت العرض وقد لا تكون محدثة مع الأسعار في الوقت الفعلي، نظرًا لعوامل مختلفة خارجة عن سيطرة الشركة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الشروط الفنية مثل معدل نقل شبكات البيانات وجودة الاتصال بالإنترنت مما يؤثر على الوقت الذي يستغرقه السعر للوصول إلى منصة التداول و/أو محطة العميل بعد مغادرته خوادم الشركة، والتقلبات السريعة في

السوق. على الرغم من الجهود التي تبذلها الشركة لتحديث جميع عروض الأسعار في منصة التداول و/أو محطة العميل على الفور للتأكد من دقتها في الوقت الفعلي، فإن هذه العوامل، وأي عامل آخر خارج عن سيطرة الشركة، قد تؤدي إلى ظهور عرض أسعار قديم على منصة التداول و/أو محطة العميل، ونتيجة لذلك، قد يتم أيضًا ملاحظة الانزلاق.

3.2 في حالة عدم قدرة الشركة على المضي قدمًا في تنفيذ الأمر، فيما يتعلق بسعره أو حجمه أو لأي سبب آخر، يجوز للشركة إرسال إعادة تسعير إلى العميل بالسعر الذي ترغب في التعامل معه.

4.2 ستقوم الشركة بحذف عروض الأسعار الخاطئة (سبايك) من قاعدة عروض الأسعار الخاصة بخادم التداول.

5.2 يحق للشركة عدم تقديم عروض الأسعار وعدم تنفيذ الأوامر في حالة انخفاض سعر الأصل الأساسي.

6.2 من المسلم به أنه في حين أن عروض الأسعار المعروضة على منصة التداول و/أو محطة العميل تأخذ في الاعتبار مجموعة متنوعة من العوامل بما في ذلك بيانات السوق من مختلف المصادر المرجعية الخارجية لأطراف ثالثة، إلا أنها لا يتم أخذها مباشرة و/أو حصريًا من مصدر واحد، وبالتالي قد لا تتطابق هذه الأسعار مع الأسعار التي يراها العميل في مكان آخر (بما في ذلك عروض الأسعار الخاصة بكيانات تجارية ثالثة أخرى). ومن المسلم به أيضًا أن جميع الأسعار المعروضة على منصة التداول و/أو محطة العميل هي أسعار إرشادية وتخضع لتغييرات مستمرة.

3. الرافعة المالية

1.3 يحق للشركة تغيير الرافعة المالية لحساب العميل (أعلى أو أقل) وفقًا لتشريعات التنظيم المعمول بها دون إشعار مسبق وفقًا للشروط الموضحة على موقع الشركة على www.exness.jo/leverage و/أو نموذج الحقائق الأساسية.

2.3 سيؤدي التغيير التلقائي في الرافعة المالية وفقًا للقواعد التي وضعتها الشركة، بالإضافة إلى التغيير في الرافعة المالية الذي يجريه العميل من خلال مساحته الشخصية إلى إعادة حساب متطلبات الهامش لجميع صفقات العميل.

3.3 يحق للشركة:

1. الحد من حجم الرافعة المالية المعروضة و/أو زيادة حجم متطلبات الهامش قبل أحداث الاقتصاد الكلي و/أو الأخبار التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على أسعار الأدوات المالية.

4.3 المعلومات المتعلقة بتغيير الرافعة المالية موجودة في المساحة الشخصية. إذا كانت المعلومات الموجودة على موقع إلكتروني تتعارض مع المعلومات الموجودة في المساحة الشخصية، فإن الأولوية هي المعلومات الموجودة في المساحة الشخصية.

4. رسوم التمويل

1.4 قد يكون لبعض العقود مقابل الفروقات المتاحة لدى الشركة رسوم تمويل يومية. تظهر رسوم التمويل لأنواع مختلفة من العقود مقابل الفروقات في مواصفات العقد على الموقع الإلكتروني و/أو في نموذج الحقائق الأساسية.

5. التبييت والحسابات الخالية من عمولة التبييت

1.5 يتم حساب التبييت وفقًا لمواصفات العقد الموجودة على موقع الشركة الإلكتروني و/أو نموذج الحقائق الأساسية. يجوز للعميل استخدام "حاسبة التداول" الموجودة على الموقع الإلكتروني لحساب تكلفة التبييت لصفقة معينة.

2.5 عند الاقتضاء، يتم تنفيذ عمليات التبييت يوميًا في الساعة 10:00 مساءً خلال فصل الشتاء و09:00 مساءً خلال فصل الصيف وفقًا لتوقيت بوابة العميل، باستثناء يومي السبت والأحد. في الساعة 10:00 مساءً خلال التوقيت الشتوي والساعة 09:00 مساءً خلال التوقيت الصيفي يوم الأربعاء أو يوم الجمعة (اعتمادًا على الأصل الأساسي)، تتم إضافة/خصم التكلفة الثلاثية لعملية التبييت من حساب العميل. لن يتم إضافة مبالغ التبييت التي تقل عن 0.01 وحدة بعملة حساب العميل المعنية. قد تتغير عمولة التبييت يوميًا وقد تخضع لتعديلات إضافية في الأسعار (اعتمادًا على الأصل الأساسي).

3.5 تحتفظ الشركة بحقها في تغيير عمولة التبييت لأي أصل أساسي في أي وقت مع أو بدون إشعار مسبق للعميل. ستظهر عمولات التبييت المطبقة على الموقع الإلكتروني الرسمي للشركة و/أو نموذج الحقائق الأساسية، وتقع على عاتق العميل مسؤولية مراقبة والاطلاع الدائم على عمولة التبييت.

4.5 يجوز للشركة أن تقدم حسابات عملاء خالية من عمولة التبييت لجميع الأصول الأساسية و/أو حسابات عملاء خالية من عمولة التبييت لأصول أساسية محددة. لا يتم تنفيذ عملية التبييت على حسابات العملاء الخالية من التبييت و/أو على الأصول الأساسية التي لا تخضع للتبييت. يجوز للشركة، وفقًا لتقديرها، تغيير الأصول الأساسية المتاحة لحسابات العملاء الخالية من عمولات التبييت.

5.5 قد لا تكون جميع أنواع الحسابات عبارة عن حسابات عملاء خالية من عمولة التبييت. فقط أنواع الحسابات و/أو الأصول الأساسية المحددة على الموقع الإلكتروني من وقت لآخر قد تكون خالية من التبييت بشرط أن يكون العميل مؤهلاً للحصول على حالة خالية من فوائد التبييت وفقًا للفقرة 6.5 و7.5 من الجزء هـ أدناه. علاوة على ذلك، يجوز للشركة، وفقًا لتقديرها الخاص، تغيير أنواع الحسابات و/أو الأصول الأساسية المؤهلة للحصول على حالة خالية من التبييت.

6.5 خلال عملية فتح الحساب، يعتبر العملاء من الدول الإسلامية و/أو الذين يعتنقون معتقدات دينية إسلامية/إسلامية مؤهلين للحصول على حساب خالٍ من عمولة التبييت . تحدد الشركة ذلك وفقًا لتقديرها الخاص، وفقًا لمعلومات التعريف و/أو رقم الهاتف و/أو إثبات ديانة العميل في نموذج طلب فتح الحساب و/أو أي مستند آخر تطلبه الشركة من وقت لآخر. تحتفظ

الشركة بالحق في أي وقت في تعليق حالة الإعفاء من عمولة التبييت أو رفضها أو إزالتها إذا لم يكن العميل من أصل و/أو مقيم في دولة إسلامية و/أو لا يفي بالمعتقدات الدينية الإسلامية/الإسلامية و/أو الشروط الأخرى التي تفرضها الشركة من وقت لآخر.

7.5 وفقًا لتقدير الشركة، قد يتم اعتبار العملاء من الدول غير الإسلامية مؤهلين للحصول على حساب عميل ذو حالة خالية من عمولة التبييت. في مثل هذه الحالة، تحتفظ الشركة بالحق في تحديد المستويات الخالية من التبييت، من وقت لآخر، وأهلية العميل لهذه المستويات كما سيتم ذكرها في مواصفات العقد أو موقع الشركة الإلكتروني. قد يتم تعيين حالة حساب العميل الخالي من التبييت و/أو المستويات الخالية من التبييت للعميل تلقائيًا وفقًا لتقدير الشركة ولا يحق للعميل رفض أو تعديل أو إلغاء أي منها. تحتفظ الشركة بالحق في تغيير أو تعديل أو إلغاء حساب العميل الخالي من عمولة التبييت و/أو المستويات الخالية من عمولة التبييت وفقًا لتقديرها في أي وقت.

8.5 مع مراعاة الفقرة 3.5 من الجزء هـ من اتفاقية العميل، إذا كان لدى العميل حساب عميل خالٍ من فوائد التبييت، فلن يتم تطبيق أي عمولة تبييت أو رسوم تمديد على صفقات التداول بين عشية وضحاها. تظهر أي رسوم تنطبق على حسابات العملاء الخالية من فوائد التبييت في مواصفات العقد أو على موقع الشركة الإلكتروني أو في نموذج الحقائق الأساسية.

9.5 نطبق جميع الأحكام الواردة في هذه الاتفاقية بأكملها على حسابات العملاء الخالية من عمولة التبييت، باستثناء أي إشارات إلى عمولة التبييت.

10.5 لا يجوز للعميل الذي لديه حساب عميل خالٍ من التبييت الاحتفاظ بصفقاته العائمة لفترة طويلة وبالتالي يكسب أرباحًا. في مثل هذه الحالة، يجب على العميل إغلاق الصفقات العائمة وسيتم تطبيق عمولات التبييت بأثر رجعي.

11.5 تحتفظ الشركة بالحق في إلغاء و/أو تعديل و/أو إنهاء حالة خالية من التبييت لحساب العميل و/أو مستويات خالية من عمولة التبييت وفقًا لتقديرها الخاص ودون إشعار مسبق دون تحمل أي مسؤولية أو التزام في هذا الصدد.

12.5 تحتفظ الشركة بالحق في تعطيل و/أو تمكين حسابات التداول بدون التبيت لحساب التداول الخاص بالعميل في أي وقت، دون أن تكون ملزمة بتقديم أي تفسير أو تبرير، إذا كان لديها أسباب كافية للاعتقاد بأن استراتيجية التداول الخاصة بالعميل تفرض تهديدًا على التشغيل السلس للشركة لمرافق التداول الخاصة بها أو عندما يسيء العميل استخدام أنظمة الشركة وظروف التداول دون اهتمام حقيقي بالتعرض / المضاربة في السوق.

13.5 تحتفظ الشركة بالحق في اتخاذ أي من الإجراءات التالية، في أي وقت، في حالة اكتشاف أي شكل من أشكال سوء الاستخدام أو الاحتيال أو التلاعب أو مراجحة استرداد النقود أو صفقات الشراء أو مراجحة التبييت أو غيرها من أشكال النشاط الخادع أو الاحتيالي فيما يتعلق بأي حساب خالٍ من التبييت لأي عميل، (أ) بأثر فوري، إلغاء حالة الخلو من فوائد التبييت من أي وجميع حسابات التداول الحقيقية لهذا العميل وتحصيل عمولة التبييت ذات الصلة؛ و/أو (ب) لتصحيح واسترداد أي عمولات تبييت غير مستحقة وأي مصاريف فوائد غير مستحقة ذات صلة و/أو تكاليف تتعلق بأي وجميع حسابات التداول الخالية من عمولة التبييت الخاصة بهذا العميل خلال الفترة التي كانت فيها هذه الحسابات حسابات تداول خالية من عمولة التبييت : و/أو (ج)، بأثر فوري، إغلاق جميع حسابات التداول الخاصة بهذا العميل، وإلغاء جميع الصفقات التي تتم في حسابات التداول الخاصة بهذا العميل وإلغاء جميع الأرباح أو الخسائر المكتسبة في حسابات التداول الخاصة بهذا العميل و/أو تغيير شروط التداول الخاصة بالعميل أو تقييد فتح/تعديل/إغلاق الصفقات.

6. اللوتات

1.6 حجم اللوت القياسي 1 (واحد) هو وحدة القياس المحددة لكل عقد مقابل الفروقات. يجوز للشركة أن تقدم لوتات قياسية أو مايكرو لوت أو ميني لوت، وفقًا لتقديرها، كما هو محدد من وقت لآخر في مواصفات العقد أو موقع الشركة الإلكتروني.

7. شروط أخرى

1.7 يجوز للشركة، وفقًا لتقديرها الخاص والمطلق، أن تقدم و/أو توفر للعميل شروط/مزايا تداول مخصصة حيث سيتم تحديدها بين الشركة والعميل و/أو كما قد يتم إخطار العميل من وقت لآخر من قبل الشركة و/أو كما يمكن العثور عليها في المساحة الشخصية للعملاء و/أو الموقع الإلكتروني. تحتفظ الشركة بالحق المطلق في إلغاء / إنهاء / تعديل / تغيير شروط / مزايا التداول المخصصة المقدمة للعميل في حالة وجود عمليات مشكوك فيها من قبل العميل و/ أو في حالة خضوع نشاط التداول الخاص بالعميل لأساليب تداول محظورة أو في حالة التقصير كما هو موضح في هذه الاتفاقية ولأي سبب آخر وفقًا لتقدير الشركة ولا تتحمل الشركة تحت أي ظرف من الظروف المسؤولية عن أي عواقب أو خسارة في مثل هذه الحالة.

2.7 تحتفظ الشركة بالحق في إلغاء/ تغيير/ تعديل أي من مواصفات العقد لجميع العملاء أو لبعض العملاء فقط في أي وقت وفقًا لتقديرهم و/أو اعتمادًا على حالة السوق مع أو بدون إشعار. يقر العميل ويوافق أيضًا على أنه يقع على عاتقه وحده مسؤولية مراجعة مواصفات العقد قبل وبعد تقديم أي طلب مع الشركة.

3.7 يقر العميل ويوافق على أنه يقع على عاتقه وحده مسؤولية مراجعة الاتفاقية قبل التوقيع وأنه لا يوجد أي قيود زمنية على تقييم الشروط والأحكام ذات الصلة قبل إبرام الاتفاقية. يقر العميل أنه بغض النظر عن وقت تقديم طلب الإنهاء بعد فتح الحساب، فإن الشركة ليست مسؤولة عن استرداد أي أموال مفقودة أو تم إنفاقها أثناء التداول، باستثناء الرصيد المتاح للسحب في الوقت الذي يصبح فيه الإنهاء ساري المفعول.

8. إجراءات الشركات وأحداث التعديل والإعسار

1.8 قد يحدث إجراء مؤسسي أو حدث تعديل فيما يتعلق بالأصل الأساسي للعقد مقابل الفروقات.

2.8 في حالة حدوث إجراء مؤسسي أو حدث تعديل، يجوز للشركة اتخاذ الإجراء المناسب (في رأيها المعقول) من أجل:

1.2.8 تكرار ذلك في الطلب أو الصفقة؛

2.2.8 تعكس أي إجراء يتخذه الأطراف المقابلة في الصفقات فيما يتعلق بهذه الأصول الأساسية للعقود مقابل الفروقات التي أبرمها المزود من أجل التحوط أو تعويض تعرض المزود للعميل؛ أو

3.2.8 الحفاظ على المعادل الاقتصادي للطلب أو صفقة العقود مقابل الفروقات مباشرة قبل إجراء الشركة أو حدث التعديل، والذي قد يكون له عواقب على الصفقة.

4.2.8 إجراء أي تعديلات مناسبة و/أو ضرورية على حجم و/أو قيمة و/أو عدد الصفقة (الصفقات) ذات الصلة (و/أو على مستوى أي أمر) و/أو لفتح أو إغلاق أي صفقة (صفقات).

3.8 ستقدم الشركة للعميل إشعارًا بأي إجراء قابل للتطبيق تقرر اتخاذه في أقرب وقت ممكن عمليًا، والذي قد يكون لتجنب الشك بعد إجراء الشركة أو حدث التعديل ذي الصلة أو بعد الإجراء ذي الصلة الذي قد تتخذه الشركة وفقًا لتقديرها بموجب هذا الفقرة 8.

4.8 إذا تم تعليق سعر الأصل الأساسي الذي يستند إليه العقود مقابل الفروقات، يجوز للشركة، وفقًا لتقديرها الخاص، إغلاق أي صفقات مفتوحة في العقود مقابل الفروقات هذا بسعر معقول. قد يكون هذا السعر مختلفًا بالنسبة لصفقة الشراء والبيع وقد يكون بسعر صفر (0).

5.8 ستقوم الشركة بإخطار العميل بالتاريخ والسعر الذي سيتم فيه إغلاق هذه الصفقة المفتوحة.

6.8 تحتفظ الشركة بالحق في طلب هامش إضافي و/أو أي تكاليف مرتبطة متوقعة بشكل معقول تتكبدها الشركة (أو أي من الشركات التابعة لها) فيما يتعلق بأي تعليق للعقود مقابل الفروقات أو الأصول الأساسية ذات الصلة.

7.8 إذا أصبح المُصدر، الذي تشكل أوراقه المالية أساس العقود مقابل الفروقات، مُعسرًا أو ما شابه ذلك، يجوز للشركة إغلاق جميع الصفقات على ذلك العقود مقابل الفروقات، بشكل عام بسعر صفر (0).

8.8 إذا كان لدى العميل صفقة مفتوحة في أي من العقود مقابل الفروقات، فيجب على الشركة تزويد العميل بإشعار بذلك.

9.8 بعض العقود مقابل الفروقات لها تاريخ انتهاء الصلاحية. عند تاريخ انتهاء الصلاحية، سيتم إغلاق الصفقة المفتوحة على العقد مقابل الفروقات المنتهي الصلاحية تلقائيًا بالسعر السائد آنذاك أو آخر سعر متاح في السوق. سيتم إلغاء أي أمر (أوامر) معلقة متأثرة. لا شيء يمنع العميل من إغلاق الصفقة ذات الصلة وإلغاء الأوامر المعلقة المتأثرة قبل تاريخ انتهاء الصلاحية. سيتم نشر تاريخ انتهاء صلاحية العقد مقابل الفروقات ذي الصلة على منصة التداول و/أو على واجهة برمجة التطبيقات و/أو على

الموقع الإلكتروني.

10.8 يجوز للشركة أن تطلب من العميل إغلاق أي صفقات لديه مع الشركة والتي قد تكون تأثرت بإجراءات الشركة أو أحداث التعديل أو إيقاف المنتج بسبب انخفاض / عدم وجود سيولة أو عدم وجود مزود سعر أو أسباب أخرى ذات صلة، أو يجوز للشركة وفقًا لتقديرها الخاص إغلاق أي من هذه الصفقات بآخر الأسعار المتاحة. يجوز للشركة إغلاق أي صفقات مفتوحة قبل أو بعد إجراءات الشركة أو أحداث التعديل أو إنهاء الأدوات المالية، وفقًا لتقديرها الخاص. كما تحتفظ الشركة أيضًا بالحق، وفقًا لتقديرها الخاص، بناءً على إشعار كتابي، في إزالة و/أو حجز عرض أي أداة مالية عند حدوث أي مما يلي:

1. عند حدوث إجراء مؤسسي أو حدث تعديل؛

2. عندما يتم شطب شركة الإصدار لهذا الأصل الأساسي من البورصة التي تتعلق بها الصفقات و/أو تدخل في حالة إعسار أو إفلاس حتى وإن لم يسفر هذا الإجراء عن تصفية شركة الإصدار؛

3. عندما يتم تخفيض القيمة السوقية للأصل الأساسي إلى ما دون المستويات المقبولة للشركة؛

4. إذا انخفضت أحجام التداول أو القيمة السوقية للبورصة (البورصات) الأساسية عن الحدود المقبولة للشركة على النحو المحدد وفقًا لتقدير الشركة؛

5. إذا توقف استخدام الأداة على نطاق واسع أو أصبح عرضها مُكلفًا للغاية بالنسبة للشركة؛

6. بسبب الافتقار إلى تسعير عالي الجودة أو مصادر التسعير؛

7. إذا كان الأصل الأساسي ذو الصلة يعاني من ضائقة مالية؛

8. لأي حدث آخر مماثل لأي من الأحداث المذكورة أعلاه أو يكون له تأثير مخفف أو مُركّز على القيمة السوقية للأسهم أو أي أداة لا تعتمد على الأسهم، سواء كانت مؤقتة أو غير ذلك؛

9. لأي سبب آخر يتم تحديده وفقًا لتقدير الشركة وحدها.

تحتفظ الشركة أيضًا بالحق في المضي قدمًا في أي من الإجراءات المذكورة أعلاه دون إشعار كتابي للعميل إذا كانت هناك أسباب وجيهة للقيام بذلك أو في حدث أو ظرف خارج عن سيطرة الشركة و/أو حدث قوة قاهرة.

الجزء و: تضارب المصالح

1.1 تتجنب الشركة (بما في ذلك مديريها وأعضاء مجلس الإدارة وموظفيها أو أي شخص مرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالشركة عن طريق السيطرة) أي تضارب في المصالح مع العملاء، وفي حالة نشوء مثل هذا التضارب بشكل لا مفر منه،

سيضمن الصفقة العادلة للعميل عن طريق الإفصاح الكامل أو عن طريق رفض التصرف مع ضمان دائمًا وضع مصالح الشركة فوق مصالح العميل بشكل غير عادل.

2.1 تتخذ الشركة خطوات معقولة لتحديد أي تضارب محتمل في المصالح يمكن توقع حدوثه بشكل معقول أثناء تقديم الخدمات للعميل، بما في ذلك على سبيل الذكر لا الحصر الحالات التي تكون فيها الشركة:

1. لديها مصلحة مالية في نتيجة خدمة أو صفقة أو تجنب خسارة مالية، على حساب العميل؛

2. الاستفادة من تفضيل مصلحة عميل آخر أو أي طرف ثالث على مصلحة العميل؛

3. ستتلقى أو ستحصل على حوافز لتفضيل منتج أو خدمة على أخرى؛

4. أي موقف آخر قد يؤدي إلى حالة تضارب المصالح.

3.1 توافق الشركة على تجنب أي تضارب في المصالح فيما يتعلق بشؤون العميل حيثما أمكن ذلك. عندما يكون تضارب المصالح أمرًا لا مفر منه، توافق الشركة على إدارة تضارب المصالح بطريقة تتجنب الإضرار بمصالح العميل وتضمن عدم تعرض الخدمات المقدمة للعميل لأضرار مادية.

4.1 تفصح الشركة للعميل عن أي ظروف تشكل تضاربًا في المصالح فيما يتعلق بأداء الخدمات بموجب هذه الاتفاقية. ويتم إجراء هذا الإفصاح كتابيًا وفي الوقت المناسب لتمكين العميل من اتخاذ قرار مستنير بشأن استمرار الخدمات.

5.1 إذا وافق العميل على إجراءات الشركة في الظروف التي يوجد فيها تضارب في المصالح، يتم تسجيل هذه الموافقة كتابيًا ويجب أن تعترف بوضوح بطبيعة النزاع وتفاصيله. لا تعفي هذه الموافقة من واجب الشركة في التصرف بما يحقق أفضل مصالح العميل.

6.1 في حالة وجود تضارب في المصالح يؤدي إلى تأثير سلبي جوهري على الخدمات المقدمة للعميل، تتخذ الشركة إجراءات تصحيحية فورية حسب الضرورة لتصويب الوضع، بما في ذلك، إذا لزم الأمر، إنهاء هذه الاتفاقية دون فرض عقوبة على العميل.

7.1 تظل الالتزامات بموجب هذا الفقرة مستمرة طوال مدة هذه الاتفاقية وتستمر حتى بعد إنهاء الاتفاقية لأي خدمات مقدمة قبل هذا الإنهاء.

الإصدار: *7* مارس *2025/ 03*